مجلة المعجمية - تونس

ع 14-15

1999

الأنماط الصيغية
ودورها الدّلالي في المعجم

بحث :الحبيب النصراوي

1 - تمهيد :

تهتمّ الأبحاث المعجميّة الحديثة بدراسة المعجم باعتباره نظاما قائما على شبكة من العلاقات المكوّنة لبنيته وعلى قوانين عامة تتحكّم في نموّه وتحدّد قواعد تولّد الوحدات المعجمية الجديدة العامة، أي الألفاظ، والمخصّصة، أي المصطلحات، وهو ما يؤول إلى وضع نظرية في المعجم قادرة على وصف بنيته ونظامه.

وانطلاقا من أنّ نظريّة المعجم هي نظريّة المفردات(1) اتّجه اهتمام الباحثين إلى دراسة خاصية الانتظام في المعجم اعتمادا على ما يربط بين مكوّناته - أي المفردات - من علاقات. فإنّ ما يظهر بين المفردات من علاقات ذات خصائص معيّنة هي التي تتحكّم في تنظيم المفردات داخل المعجم. وهذه العلاقات لا يمكن أن يقوم تحليل أو تبويب في اللغة بدونها، لأنّها تنطلق في تنظيم المفردات ممّا يوحّد بينها من خصائص مشتركة وما يفرّق بينها من خصائص مختلفة، وهي نوعان(2) :

(1) علاقات اختلافية، تنبني على مجموعة من القيم الخلافية الضّرورية التي تتمايز المفردات بها. فإنّ المفردات تتّجه إلى التّخالف فيما بينها عن طريق أربعة أضرب من العلاقات هي : العلاقات الصوتيّة (إذ لا تتفق مفردتان في تأليفهما الصّوتي إلاّ إذا كانتا من

(1) ينظر : J.C. Milner : Introduction à une science du langage, p.315 ؛ وينظر كذلك : ابراهيم بن مراد: مقدّمة لنظرية المعجم، ص ص 13-16 .

(2) للتوسّع في تحليل هذه العلاقات ينظر : ابراهيم بن مراد : مقدّمة لنظرية المعجم، فصل : نظام العلاقات في المعجم، ص ص 105-111 .

المشترك اللّفظي، أي المتجانسات homonymes)، والعلاقات الصّرفيّة (إذ لا تشترك مفردتان في البنية الصّرفيّة إلاّ إذا انتمتا إلى نمط صيغيّ واحد)، والعلاقات الدّلاليّة (إذ لا تتفّق مفردتان في دلالتهما إلاّ إذا كانتا من المشترك الدّلالي polysémie)، والعلاقات المقوليّة (إذ لا تتّفق مفردتان في الانتماء المقوليّ إلاّ إذا انتمتا إلى مقولة معجميّة واحدة)؛

(2) علاقات ائتلافية، تقوم على مجموعة من القيم المشتركة توحّد بين المفردات في جداول مبنية، فإنّ المفردات تتّجه إلى التّعالق في ما بينها عن طريق ثلاثة أضرب من العلاقات، هي العلاقات الشكليّة (كأن تنتمي المفردتان إلى عائلة اشتقاقيّة واحدة، أو إلى نمط صيغيّ واحد)، والعلاقات الدّلاليّة (كأن تنتمي المفردتان إلى حقل دلاليّ أو مفهوميّ واحد)، والعلاقات الشكلية الدّلالية (أي بين دالّ المفردة ومدلولها).

وقد دُرس الضّربان الأوّل والثّاني من العلاقات(3)، أمّا الضّرب الثالث فقد بدأ الاهتمام به بتطبيقه على اللغة الفرنسية(4) وعلى اللغة العربية(5)، ونريد أن نواصل في هذا العمل دراسة هذا الضّرب الثالث لما له من أهميّة في البحث في خاصية الانتظام في المعجم، ولما للعربيّة من قابلية - في نظامها الصّرفي خاصة - لتوضيح هذا الضّرب من العلاقات وتأكيده.

وإذن فإنّ العلاقات الشكليّة الدلالية - وهي في جوهرها علاقات صرفيّة دلاليّة

---

(3) فقد درس العلاقات الشكلية التأصيلية في الفرنسية مثلا : Pierre Guiraud في كتابه : Stuctures étymologiques du lexique français. Larousse, Paris 1967. ؛ ودرست العلاقات الدلالية في كتابها : Jacqueline Picoche : Structures sémantiques du lexique français, Nathan, Paris, 1979. ؛ كما درس ابراهيم بن مراد الضربين من العلاقات في كتابه : مقدّمة لنظريّة المعجم، ص ص 119-131 .

(4) ينظر خاصة : أطروحة دانيال كوربان : D. Corbin : Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique, 1987. كما ينظر أيضا أبحاث فريقها في مجلة Lexique، 10 (1991)، وفي مجلة Cahiers de Lexicologie، في العددين : 44 (1984)، و62 (1993).

(5) طبّق إبراهيم بن مراد الضرب الثالث أيضا من العلاقات وهي العلاقات الشكليّة الدّلاليّة على العربية، فاهتم خاصة بدورها في نظمنة بنيّة المعجم العربي، وقد انطلق ممّا يفرّق بين نظاميْ البنية في اللغات الهندية الأوروبية كالفرنسية والانغليزية مثلا، وهو نظام تختلط فيه البنية الصرفية بالتأليف الصوتي، ولذلك فإنّ البنية فيها قائمة على نظام «الصّرافم» (Morphèmes) دون اعتبار لصيغها، والبنية في اللغات السامية ومنها العربيّة. فإن العربيّة باعتبارها لغة سامية ذات بنية تستقلّ عن التأليف الصّوتي، فإنّ البنية فيها تكوّنها الصّرافم وتشكّل أنماطا صيغيّة سمّاها «الصّيّاغم»، وهذه الخصيصة الشكليّة تؤدّي إلى إكساب المفردة دلالة صرفيّة. ينظر : ابن مراد : مقدّمة لنظريّة المعجم، ص ص 100-107 ؛ (تع 1)، وص ص 130-132 ؛ وينظر له أيضا : مسائل في المعجم، ص ص 24-25.

(morphosémantique) - تقوم على ما يتأسّس بين شكل المفردة ومحتواها من علاقات تكاملية تفترض وجود صلة بين البنية والدّلالة العامة المشتركة التي تفيدها المفردات المصوغة عليها. ولقد انتبه اللغويون العرب القدامى إلى هذا الضّرب من العلاقات ضمن حديثهم عن معاني المصادر(6)؛ كما اهتمّ به المحدثون. فعالجه مثلا مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في قواعد التّوليد، فعدّ بعض الصّيغ قياسية، ودعا إلى اعتمادها في التوليد. فقد أجاز استخدام عدّة صيغ استخداما قياسيا نذكر منها صيغة (فُعالة) التي أقرّ استخدامها لتوليد مصطلحات دالّة على نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها كالأُكالة لما يتبقّى من الخوان بعد الأكل، والبُناية لما يتبقّى من أدوات البناء كالطوب والرمل والجير (7)؛ وصيغة (فَعالة) التي أقرّ استخدامها لتوليد مصطلحات دالة على معنى الثّبوت والاستمرار كالزَّمالة والنَّقاهة والسَّماكة. . .(8).

ويدلّ اهتمام القدماء والمحدثين بهذه العلاقة على أنّ المسألة ليست غريبة عن العربية، فقد لاحظ علماء اللغة في القديم وفي الحديث أنّ المعاني غالبا ما تسند إلى أشكال خاصة هي في الحقيقة أشكال متواضع عليها للتّعبير عن معان بعينها، فإنّ المفردة المشتقّة تستجيب لنظام اللغة في مراوحتها بين عمليتين : الأولى متعلّقة بجذع المفردة، والثانية هي الصيغة التي يختارها المتكلّم.

ولقد أخذت فكرة معالجة دلالة المفردة بالنّظر في مكوّنيها الدالي الشكلي والمدلولي معا، تظهر في اللسانيات الحديثة، حتى أصبحت في الدّرس اللّساني الفرنسي تيّارا قويّا يُعرف بالنّموذج الوصليّ (Le Modèle associatif) (9). فقد عملت الباحثة دانيال كوربان (D. Corbin) وفريقها في جامعة ليل (Lille) الفرنسية على وضع نظرية تُعرف بـ «النّظرية الوصليّة» (Théorie associative) لمعالجة دلالة المفردة اعتمادا على الضرب الثالث من العلاقات التي ذكرنا، وهي العلاقات الشكلية الدلالية، وقد انطلقت ممّا أسمته «النّموذج

(6) ينظر مثلا : سيبويه : الكتاب، 4/10 - 21؛ وكذلك : ابن فارس : الصاحبي : ص ص 224-225؛ وابن جنّي : الخصائص، 2/152-154؛ وأبو حيّان الأندلسي : ارتشاف الضّرب، 1/ 221-225.

(7) ينظر : مجمع اللغة العربية بالقاهرة : مجموعة القرارات العلمية، ص 116، (فُعالة للدّلالة على نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها).

(8) نفسه، ص 114 وص 115، (جواز صوغ فعالة وفَعالة وفُعولة).

(9) ينظر خاصة : D.Corbin: La Formation des mots. pp. 18-23 ؛ وكذلك : G.Dal : Règles et Exceptions. pp. 109-131.

الوصلي» (Le Modèle associatif) الذي يتحكّم في الظواهر الاشتقاقية القائمة على المكوّنين الدلالي والصرفي معـ، وهو أساسا نموذج منتظم متراتب (stratifié) يشتمل على أربعة مستويات متدرّجة هي:

(1) المكوّن الأساسي (le composant de base) : وهو يشمل قائمة المداخل الأصلية أو غير المشتقة، وهي المكوّنة من :

أ - قائمة الأسماء الجامدة والظروف والحروف والأدوات (قطّ، تحتَ، في، هل)؛

ب - قائمة الأسماء المركّبة أو المنحوتة (حضرموت، بسْملة)؛

ج - قائمة الكلمات غير القابلة للتّصنيف، وهي إمّا تراكيب محوّلة إلى الإسميّة (شذر مذر)، وإمّا أصناف فعليّة تحوّلت إلى الاسميّة والوصفيّة (يزيد) ؛

(2) المكوّن الاشتقاقي (le composant dérivationnel) : وفيه كلّ المفردات الممكنة المشتقة في اللغة، ذات الخصائص المحتملة (prédictibles)، ويتكوّن من مداخل معجمية أصلية أو متولّدة عنها، بما أنّ المفردة المشتقة يمكن أن تكون هي نفسها أصلا لمفردات مشتقة أخرى، (فمثلا : «استخراج»، مشتقّة من «استخرج»، وهذه بدورها مشتقّة من «خرج»).

على أنّ تكوين المعنى الاشتقاقي المحتمل للمفردة المشتقّة هو عملية معقّدة تتداخل فيها ثلاثة ثوابت : ففي المستوى التّجريدي يقع المعنى المحتمل الذي تكوّنه القاعدة، (فإنّ قاعدة ما تنبئ عادة بمعنى مشترك لكلّ ما يتولّد عنها من مشتقّات)؛ وفي المستوى الموالي يقبل هذا المعنى الأساسيّ أن يتخصّص بواسطة الصيغ الصرفية المكوّنة للجدول الصرفي للقاعدة ؛ وفي المستوى الأخير يمكن لدلالة البنية أن تتأثّر بالقيمة الدّلالية للجذر (10).

(10) ينظر : D.Corbin : La Formation des mots, p. 12 ؛ كما ينظر لها : Morphologie dérivationnelle. p. 156؛ وينظر كذلك : G.Dal : Règles et Exceptions, p.112. على أنّ هذه العناصر الثلاثة يُلجأ إليها لتجاوز ما يمكن أن يعترض تطبيق «النموذج الوصلي» من استثناءات ظاهرية، كما تبدو الاستعانة بالمظاهر الصوتية والصرفية والدّلالية والتركيبية التي تشترك في بنية الكلمة ممكنة لفهم حقيقة الصيغة التي إليها تنتمي، والدّلالة التي تفيدها، وذلك انطلاقا من أهمية العلاقة الوصلية بين الدلالة وبنيتها باعتبارها مظهرا جوهريا للمقدرة الاشتقاقية – للتوسّع، ينظر : S. Anderson : Morphological change. pp. 331-333.

(3) المكوّن ما بعد الاشتقاقي (le composant postdérivationnel): وفيه تتدخّل القواعد الصّغرى التي تكوّن هذا المستوى الثالث من هذا التنظيم لردّ بعض المشتقات الشّاذّة إلى القاعدة. فقد تظهر مفردات منسجمة دلاليًا مع القاعدة الاشتقاقيّة، ولكنّ أشكالها المستعملة غير خاضعة للبنية المحتملة اشتقاقيًا، ومثال ذلك: «البَهَقُ: من بَهِقَ: أُصيب بمرض جلديّ»، وهذه الدّلالة تكون أكثر وضوحا عند تدخّل إحدى القواعد الصّغرى في العمليّة الاشتقاقيّة باعتماد الصّيغة النّموذجيّة (فُعال)، ولذلك أصبح يُقال «بُهاق»(11)، كما يمكن أن نقيس على ذلك: الحكّ والحُحاك، والخمول والخُمال، والعطش والعُطاش...

(4) المكوّن الاتّفاقي (le composant conventionnel): وفيه يقع الاهتمام بقائمة المفردات الاصطلاحيّة، أي قسم المفردات المشتقّة التي لا تُتبِع أشكالها بدلالاتها المحتملة، وهذه القائمة تتفرّع إلى قسمين: الأوّل يهتمّ بتطبيق الاستعمالات الخاصّة، وهو يقتصر على الشّواذّ، أي مُعالجة الكلمات المشتقّة التي تكون إحدى خصائصها الدلالية أو الشكلية غير مناسبة لما يمكن أن تكون عليه القاعدة، فالبرص مثلا اسم لمرض (وهو البياض الذي يقع في الجسد لعلّة)(12)، وهو مشتقّ من فعل «بَرَصَ: الرأسَ: حلقه»، فكان من الممكن أن يكون اسم المرض منه «بُراص» وليس «بَرَصًا»؛ والثاني يهتمّ بتحويل المعجم الكامن إلى المعجم المستعمل، لإعطاء صورة آنية عن واقع المعجم في زمن محدّد. فيهتمّ، من ناحية، بالمداخل المعجمية الأساسية لفرز ما هو مستعمل منها (فيحتفظ مثلا بـ: ذَهَابٌ (اسم)، وذَهَبَ (فعل)، وذَاهِبٌ (صفة)... ولا يحتفظ بـ: بَهَاذٌ (اسم)، وبَهَذَ (فعل)، وبَاهِذٌ (صفة) فإنّها من غير المستعمل في الكلام)؛ ومن ناحية ثانية، يهتمّ بالمفردات المشتقّة وبخصائصها فيختار المفردات المستعملة في مختلف مراحل اللغة، وتحقيقاتها الدلالية المحتملة المستعملة القابلة لتحديد الأصناف المرجعية التي يمكن أن تنطبق عليها (فيحتفظ مثلا بـ «قُماش»: بمعنى «ما يكون على وجه الأرض من فُتات الأشياء»، ولا يحتفظ بـ «قُماش»: بمعنى «ما يُنسج من الحرير والقطن ونحوهما»).

(11) المعجم الوسيط، ص 74.
(12) نفسه، ص 49.

ورغم أنّ الدلالتين مثبتتان في المعجم(13)، فإنّ الأولى هي التي تدعمها القاعدة، فهي الأصل في الاستعمال، بينما تُردّ الثانية إلى غلبة الاصطلاح، فهي من المولّد.

والغاية من تنظيم هذه المكوّنات المعجميّة هي البحث في العلاقات بين دوالّ المفردات ومداليلها. أي بين أشكال الأدلّة ومحتوياتها. وإذن فإنّ النّموذج الوصليّ ينظّم العلاقة بين بنية المفردة ودلالتها، ولذلك فإن المفردات تُصنّف - حسب هذه النّظرية - اعتمادا على طبيعة هذه العلاقة، وقد ميّزت خاصة بين المفردات النّاشئة دلالتها عن عمل صرفي اشتقاقيّ، والمفردات التي نشأت دلالتها عن أصول قديمة أو اصطلاحات اتّفاقية، ذلك أنّ ما يتولّد في اللغة نتيجة عمل صرفي اشتقاقي يخضع لنماذج صيغية تسمح بتفسير ظهور الوحدات المعجمية الجديدة والإخبار بدلالتها، كما تسمح بمعالجتها خارج التّركيب، باعتبارها أفْراداً لغوية مستقلّة لها خصائصها المميّزة. وهذه العلاقات بين الدّلالات والأبنية الصّرفيّة ترجع إلى الصّرف الاشتقاقيّ، أمّا الدّلالات المحض التي لا صلة لها بالأبنية الصّرفيّة فترجع إلى الدّلالة المعجميّة الخالصة. على أنّ العلاقة الدّلاليّة بين مفردتين لا يمكن أن توصف بأنّها علاقة اشتقاقية إلاّ إذا اتّصلت اتّصالا منتظما بعلاقة صرفية ثابتة تستقلّ بها عن مجرّد الاشتراك اللفظي (homonymie)،وعلى العكس من ذلك، فإنّ العلاقة الاشتقاقية تؤدّي بالضرورة وظيفة صرفية ووظيفة دلالية(14).

في هذا الإطار تتنزّل دراستنا هذه. فهي تبحث في العلاقة بين المظهرين الشّكلي والدّلالي في المفردة، وتسعى إلى تجسيم المعطيات الاختباريّة في شكل مبادئ عامة تمكّن من تحويل النّظر إلى هذه الظواهر اللغوية من الملاحظة العامة إلى قوانين تتحكّم في بنية الوحدة المعجمية دلاليا. وإذا ما أمكن إثبات هذه المبادئ العامة، فإنّ ذلك سيسهم في إثراء الدّرس المعجمي العربي بتوثيق الصّلة بين الصّرف والدّلالة توثيقا يسمح بتيسير الكثير من اشكالات التوليد المصطلحي وقياسيته خاصة.

ومنطلقنا النظريّ هو إذن النّظريّة المعروفة بـ«النّموذج الوصلي»، وهي كما ذكرنا تفترض أن تتكوّنَ دلالة المفردة في نفس الوقت مع تكوّن بنيتها الصرفية، وأنّ من

(13) نفسه، ص 759.

(14) D. Corbin : Morphologie dérivationnelle, p. 229

مشمولات الدّرس اللغوي أن يكشف هذا التّوافق بينهما (15). وهي نظريّة تخالف مخالفة ظاهرة ما يُسمّى بالنّظرية الفصليّة (théorie dissociative)، وهي نظريّة يرى أصحابها أنّ البنية قديمة وأنّ الدّلالة حادثة فيها نتيجة قواعد تأويلية(16).

ونرى أنّ العربية - باعتبارها لغة ذات بنية مقيّدة - أقبل لتطبيق هذه النّظريّة الوصليّة من اللغات ذات البنية غير المقيّدة، مثل اللغة الفرنسية أو اللغة الانغليزية.

2 - البنية والدّلالة في العربية :

لقد انتبه اللغويون العرب القدامى إلى أهمية العلاقة بين البنية والدلالة فتحدّثوا عن دلالة بعض الأبنية على معان معيّنة، غير أنّ غلبة الاعتماد على السّماع قد قلّل من انتظام

(15) تقول دانيال كوربان D.Corbin : «إنّ الهدف من اعتماد النموذج الوصلي هو وضع وسيلة كفيلة بتحديد خصوصية الظاهرة الاشتقاقية واعتماد الصرف الاشتقاقي في مجال الدراسات المعجمية. وهو يبدو ضروريا لتقدّم الدّراسات في هذا الميدان لأنه يهتمّ بخاصية الاشتقاق، أي الاعتماد على المجال المشترك للميدانين» - ينظر : Morphologie dérivationnelle, p.259.

(16) ينظر : D.Corbin : La Formation des mots, p.9 et p. 24 (n° 2)، فقد بيّنت أنّ صدى ما ذهب إليه تشومسكي Chomsky N : Aspects de la théorie syntaxique, 1965) (p.250 عندما تحدّث عن الأساليب الاشتقاقية باعتبارها قوالب مشتّتة لا تعكس انتاجيّة اللغة إلاّ سطحيّا، يعود في الأصل إلى بلومفيلد (Bloomfield L. : Le langage, tr. fr., 1970, p.257) الذي يرى أنّ «المعجم هو في الحقيقة ذيل للنّحو، وهو قائمة من الشّواذّ». هذا المجال المشترك يظهر كذلك عند باحث معجمي هو ألان راي Rey A. : Le lexique : images et) modèles. Du dictionnaire à la lexicographie, 1977, p. 166.) الذي يقول: «إنّ المعجم، بدون شكّ، هو الشّذوذ الأساسيّ في مقابل انتظام النّحو وعلم الأصوات». إنّ هذا التّصور الذي ساد طويلا في النّحو التوليدي، لا يزال إلى الآن يمثّل منطلق النّماذج الحديثة المسيطرة في مجال تكوين المفردة، ففي نطاق تطبيق نظرية (X - barre) في التّحليل المعجميّ، نرى أنّ الدّلالة تنحصر في مجرّد تأويل - فرديّ - للتّركيب، إذ يسعى أصحاب هذا الاتّجاه إلى نسخ المبادئ التي تقوم عليها حركة الصّرف المعجمي اعتمادا على مبادئ نحويّة. وقد انتقدت كوربان (D.Corbin) في بحثها أصحاب هذا التيّار من اللّسانيين المحدثين، وخصّت بالذّكر أهمّ المدافعين عنه، ومن أبرزهم:

Jackendoff R. : (1975) : "Régularités morphologiques et sémantiques dans le lexique", trad. franç. in Ronat M. (éd. (1977)) : Langue. Théorie générative étendue, Paris, Hermann, pp.65-108; Lieber R.(1981) : On the Organization of the Lexicon, Doctoral Dissertation, M.I.T., Reproduced by the Indiana University Linguistics Club; Selkirk E. O. (1982) : The Syntax of Words. Cambridge, Mass., The M.I.T. Press; Scalise S. (1984) : Generative Morphology, Dordrecht - Holland/Cinnaminson -U.S.A., Foris Publications; Sproat R. W. (1985) : On Deriving the Lexicon, Ph. D. Diss., M.I.T; Di Sciullo A. -M. and Williams E. (1987) : On The Definition of Word. Cambridge, Mass., The M.I.T. Press; Toman J. (1987) : Wortsyntax. Eine Diskussion ausgewahlter Probleme deutscher Wortbildung. 2e éd., Tubingen. Max Niemeyer Verlag.

الظاهرة، فلم يخضعوها لقياس(17). ويمكن أن نشير إلى ما ذكره سيبويه عندما تحدّث عن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني، بقوله: «وأمّا السُّكَاتُ فهو داء كما قالوا العُطاس، فهذه الأشياء لا تكونُ حتى تريد الدّاء(. . .) وقالوا : التّجارة والخياطة والقِصَابة، إنّما أرادوا أن يخبروا بالصنعة(. . .) ومثل هذا ما يكون معناه نحو معنى الفُضَالة، وذلك نحو القُلامة والقُراضة (. . .) فجاء هذا على بناء واحد لمّا تقاربت معانيه» (18). وكذلك ما ذكره ابن فارس في باب سمّاه «باب الأبنية الدّالة في الأغلب الأكثر على معان وقد تختلف» (19) تحدّث فيه عن صيغة «فُعال» بقوله : «وتكون الأدواء على «فُعال» نحو : القُلاب، والخُمار» (20) ؛ وصيغة «فُعالة»، فقال : «يأتي أكثره على ما يفضل عن الشيء ويسقط منه نحو النُّحاتة»(21) ؛ وصيغة «فعالة» فقال: «وفِعالة في الصناعات كالتجارة والنّجارة»(22). وقد نبّه إلى أنّ هذا «هو الأغلب، وقد يختلف في اليسير»(23).

فإذا كان القدامى قد نبّهوا إلى أهميّة هذه العلاقة بين شكل المفردة ودلالتها دون أن يطوّروها إلى درجة القاعدة العامة، فهل يسمح درسها وفق هذا «النّموذج الوصلي» بتأسيس تصوّر نظريّ متكامل يضبط العلاقة بين الصيغة والدلالة في العربية ضبطا دقيقا، ويحقّق للمعجم مظهرا آخر من مظاهر انتظامه ؟

يقوم هذا التّصوّر على ما للصيغة من أهمية في درس بنية المفردة في العربية عامة وتحديد بنيتها خاصة. فالمفردة تتكوّن في العربية طبقا لأنماط تحكّم صيغية، وهذه الأنماط في الغالب تختصّ بدلالات معيّنة، ومايؤكّد ذلك هو وجود «قُيُودٍ لغوية» تمنع استعمال أيّ

(17) فقد قال سيبويه : و«العرب ممّا يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد»، ولكنّه عقّب على ذلك بقوله: «ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء». الكتاب، 12/4. لكنّ النظرية الوصلية تعتبر «الشّاذّ» قد خضع لتغييرات تاريخية صوتية وصرفية وأحيانا تركيبية تقلّل من انتظامه الظاهري، ويمكن - بالرّجوع إلى هذه العوامل التاريخية - ردّه إلى القاعدة. للتّوسع ينظر S. G.Dal : Règles et ؛ وينظر : Anderson : Morphological change, pp. 354-360 .Exceptions, pp. 109-131.

(18) سيبويه : الكتاب، 4/10-13.

(19) ابن فارس : الصاحبي، ص 224-225.

(20) نفسه، ص 224.

(21) نفسه، ص 224

(22) نفسه، ص 224.

(23) نفسه، ص 225 ؛ وينظر فيه أيضا : «باب معاني أبنية الأفعال في الأغلب الأكثر» (ص ص 222-223)، و«باب البناء الدّالّ على الكثرة» (ص 224).

مفردة على أيّ صيغة استعمالا حرّا. كما أنّ هناك استعمالات عدّة ذات قيمة دلالية واحدة بسبب خضوعها لبنية صيغية معلومة، وذلك راجع إلى قابلية تصنيفها في جدول صيغي واحد، أي إنّه بالإمكان ردّها إلى أصناف اشتقاقية تُحدَّد بخاصية العلاقة الدّلالية العميقة، أي بالعلاقة التصنيفية التي تربط المفردات بأصولها. فالنّموذج الصيغي يدلّ من ناحية على قاعدة اشتقاق المفردات وينبئ من ناحية ثانية بالمعنى المشترك العميق بين المفردات المشتقّة بنفس تلك القاعدة. فكيف ينعكس هذا الازدواج في التحليل اللغوي للبنية والدّلالة معا في العربية ؟

يتميّز نظام البنية في العربية، وهي لغة سامية، بكونه نظاما قائما على أبنية صرفية مقيّدة إذ لا يمكن للمفردة في العربية أن تخرج عن قواعد في الصياغة مضبوطة، ومهما انضاف إلى المفردة من زيادات فإنّها لاتخرجها عن أنماط صيغية معيّنة، فهذه البنية العربية تخالف نظام البنية في اللغات الهندية الأروبية التي تكون البنية فيها بنية مفتوحة لا تخضع لأنماط صيغية مقيّدة تتحكّم في نظام الزّيادة تحكّما صارما، بل إنّ تكوّن المفردة فيها يتمّ في الغالب بطريقة الإلصاق فُتضاف إلى المفردة سوابق (préfixes) أو لواحق (suffixes) إلى الأسّ الثابت (radical)، ومثال ذلك في الفرنسية الأسّ : bord الذي تُضاف إليه السّابقة [-a] فيصير abord أو اللاّحقة [-er] فيصير : border أو كليهما معا فيصير : aborder، ويظهر من خلال هذه الأمثلة أثر السّوابق واللواحق في تغيير المعنى الأساسي للمفردة(24).

أمّا العربية فتستخدم في بناء المفردة جذرا (racine) متكوّنا من صوامت (consonnes)، وهذه الجذور هي بحسب تواترها ثلاثية ورباعية وخماسية، وهي حاملة لدلالة عامة، وتُطوّر والجذور بواسطة الصّوائت (voyelles) التي تحوّلها إلى جذوع قابلة للاستعمال. لكن إلى جانب هذا «التّحويل الدّاخلي» تستخدم العربية في تطوير بنيتها ضربا من «الإلصاق» أو الزيادة(25)، إذ يمكن أن تضاف إلى المفردة حروف زوائد في أوّلها فتسمّى سوابق، وفي وسطها فتسمى دواخل، وفي آخرها فتسمّى لواحق. ومن تلك الزيادات المحمّلة بدلالات إضافية تتولّد مفردات جديدة. على أنّ تغيير الحركات وزيادة

(24) للتوسّع في تحليل أثر السّوابق واللواحق في التّغيير الدّلالي والمقولي في اللغة الفرنسية ينظر : L. Guilbert : La créativité lexicale, pp. 158-164.

(25) محمد عبد الوهاب شحاته : المصدر الصناعي في العربية، ص 75.

الحروف خاضع لصيغة أو وزن، إذ لا بدّ للمفردة المشتقّة في العربية من الدّخول في نمط صيغيّ معيّن. ولذلك يصعب أن تضاف إلى البنية زيادة غير مقيّدة، تخرجها عن نمط صيغي مّا، بخلاف اللغات الهندية الأوروبية التي تقبل بيسر العناصر الصرفية المزيدة ولا تتقيّد بأنماط صيغيّة معلومة (26).

وهكذا نرى أنّ الصّيغة في العربية تخضع لنظام دقيق يجعل تنظيم بنيتها جزءا من مقدرتها الدّلالية. ذلك أنّ للصيغة أهمية في التوليد المعجمي ومجال هذا التوليد يكون في الأسماء والصفات والأفعال وفق نماذج صيغية معلومة، وذلك لأنّ الصيغ منطلقات في التّوليد. فإنّ دلالة المفردة المشتقة على صيغة ما لا يحقّقها الجذر بمفرده بل لا بدّ من وجود عناصر أخرى تساعده على إبراز الدلالة الجديدة، فالجذر مادة المفردة الثابتة حامل لـ«دلالة أصلية»، لكنّه غير قادر على أن يستقلّ بتوجيه الدلالة إلى حيث يريد المتكلّم إلاّ بظهور الصيغة في إطار العملية الاشتقاقية.

وانطلاقا من أنّ الصيغ ليست إلاّ مفاهيم منهجية، فإنّ المتكلّم لا يستعملها لذاتها، وإنّما يستعمل ألفاظا محكومة بمنهج تُستخدم فيه الصيغة للكشف عن الحدود بين المفردات وتحديد انتمائها المقولي ودلالتها العامة (27)، لأنّ الصيغة الصرفية لا تكون بمفردها معبّرة عن الدلالة لوجود الغموض فيها، فهي إذن في حاجة إلى المثال ليوضّح ما فيها من غمُوض(28). فصيغة «فعيل» مثلا، تأتي صفة مشبهة كـ (كبير وصغير)، وصفة مبالغة كـ(رحيب وعليم)، وتدلّ على معنى الفاعليّة كـ(أمير ورقيب)، وعلى معنى المفعوليّة كـ(جريح وسقيم).

أمّا الدلالة الصرفية للأفعال فتتعدّد بتعدّد الحالات التي تقبل فيها الأفعال المجرّدة صرافم الزّيادة الدّالة على التّعدية والمشاركة والصّيرورة والمطاوعة... وتنتج هذه الدّلالات عن اتّصال الفعل بالصّرافم المناسبة لكلّ وظيفة (29). وكان ابن جنّي وابن فارس قد عنيا بدلالات أبنية الأفعال (30)، حتى ذهب ابن جنّي إلى القول بـ«أنّهم (أي العرب) جعلوا

(26) للتوسّع، ينظر : ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 143-152.
(27) تمام حسان : مناهج البحث في اللغة، ص 211.
(28) نفسه، ص 208.
(29) حلمي خليل : الكلمة، ص ص 50-51.
(30) ينظر ابن جنّي : الخصائص، باب «امساس الألفاظ أشباه المعاني»، 2 / 152 -166؛ وكذلك ابن فارس : الصاحبي، ص ص 222-223.

هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني، فكلّما ازدادت شبها بالمعنى كانت أدلّ عليه، وأشهد بالغرض فيه» (31).

وهذا يستوجب بدوره النّظر في طبيعة الأدلّة من حيث تعدّدها الذي يؤدّي إلى تعدّد في معانيها التي تكون لها في المعجم. فللصيّغة الصرفية أهمية إضافية تكسب المفردات قدرة على الاستقلال عن السّياق بما أنّها تضبط العناصر التي توصلنا إلى التنبؤ بمدلول المفردة، وهو أمر يستدعي استقصاء مكوّناتها التي تدخل في علاقات مع عدد من الأبنية الصّرفية لرصد شبكة العلاقات التي بين الأدلّة في اللغة (32).

وهكذا نجد في التطبيق العملي لمبدإ الاشتقاق «نموذجا منظّما» هو نظام الصيغة. فالمفردة تخضع لهذا «النموذج»، وهذا ما يسمح باستخدام القياس استخداما واسعا، لكن من الصعوبة بمكان تعقّب كلّ المشتقات بأنواعها وتفصيل القول فيها؛ ومن هنا يكون من الضروري أن نختار للدراسة بعض الصيغ لمعالجة نماذج منها منفصلة عن السّياق، وما دام عملنا مناقشة نموذجية لعلاقة الشكل بالمحتوى فإنّنا سنكتفي بتحليل نموذجين من الصّيغ أو الأنماط الصيغيّة التي غلبت قياسيتها في القديم وفي الحديث، والنّمطان هما: «فُعال» و«فعالة».

3 - تحليل فُعال وفعالة :

يقوم هذا القسم من العمل على معالجة نمطين صيغيين هما (فُعال) و(فعالة)، وقد درسنا من خلالهما عددا كبيرا من المفردات مركّزين خاصة على أهميّة العلاقة الوصليّة بين شكل المفردة ومحتواها في تحديد مدى تطابق دلالتها التي تنبئ بها الصيغة مع دلالتها المعجمية التي يثبتها الاستعمال. وهدفنا أن نثبت من خلال التّحليل أنّ لكلّ نمط صيغيّ قيمة دلالية مشتركة تمكّن من توليد ألفاظ عامة ومصطلحات تخضع في جملتها لنفس المقاييس الدّلالية؛ وهو ما يسمح - في مرحلة ثانية - بطرح قاعدة في تكوين الدّلالة قائمة على تقاطع المفهوم الذي يحمله «الجذْعُ» - وهو أصلُ الاشتقاق - (33) والصيغة التي تعود إلى

(31) ابن جنّي : الخصائص، 154/2.

(32) يقول تمام حسان : «ليس هناك علم للدلالة بلا دراسة للصرف، أي دراسة الصيغ، ويجب هنا أن نخطط طريقة لوصف الصيغ». ينظر له : مناهج البحث في اللغة، ص 287.

(33) سنميّز في هذا العمل بين الجذر (Racine/Root) ويتكوّن من «وحدة شكليّة دنيا» هي الصوامت، و«وحدة دلالية عليا» هي الدلالة العامة ؛ والجذع (Base/Stem) وهو نوعان: «جذع رئيسي» وهي المفردة المولّدة من «الجذر» بإضافة الصّوائت ؛ و«جذوع فرعيّة» تمثّلها المفردات المولّدة بالاشتقاق من «الجذع الرّئيسي» أو من الجذوع الفرعيّة ذاتها. ينظر: ابراهيم بن مراد: مسائل في المعجم، ص ص 10-17 ؛ نفسه : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 143-152.

الجدول الصّرفي.

وقد اعتمدنا في دراسة الصيغتين على نماذج استخرجناها من القاموس المحيط للفيروزابادي (720-817هـ)، والمعجم الوسيط الذي وضعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، نظرا إلى اشتمال الأول عمى الفصيح والغريب وأحيانا الحوشي والممات، إلى جانب المحدث من ألفاظ اللغة في عصره(34)، ولانفتاح الثاني على الألفاظ العامة والاصطلاحات الطارئة على العلوم والفنون المختلفة في العصر الحديث، إضافة إلى الألفاظ الأعجمية والمولّدة (35).

وقد انتهينا إلى مدوّنة تدلّ على أنّ للصيغتين قيمة دلالية مكّنت من توليد ألفاظ على امتداد تاريخ العربية تخضع في الجملة لمقاييس دلالية موحّدة، لذلك عقّبنا على كلّ صيغة بموقف المحدثين ممثّلا في رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة باعتباره أكثر المجامع اهتماما بمناهج تطوير العربية. وقد بوّبنا موادّ هذه المدوّنة بحسب دلالاتها ورتّبناها ترتيبا ألفبائيا في مُلحق خاصّ بها في آخر هذا البحث، مع الإشارة إلى رقم الصفحة والمعجم الذي وردت فيه المفردة(36). ونبدأ أولا بصيغة «فُعال»:

3 -1. صيغة «فُعـــال» :

انطلاقا ممّا ذكره اللغويون(37) - ممّن درسوا هذه الصيغة وأسّسوا رأيهم على ما أوردته المعاجم وكتب اللغة من عشرات الألفاظ - فإنّ صيغة «فُعال» ترد في الغالب للدّلالة على المرض والصّوت. لكنّ الاستقراء الذي قمنا به يكشف أنّها قد تشترك أحيانا مع صيغة «فُعالة» للدلالة على البقيّة؛ كما نجدها أحيانا أخرى دالّة على المبالغة. فقد لاحظنا أنّ النّمط الصيغي الواحد يمكن أن يرتبط بأكثر من دلالة. فإنّ صيغة «فُعال» قد ترتبط بعض نماذجها بدلالات مخالفة لدلالة المرض وما يتعلّق به. وعند تأمّل هذا الاختلاف وجدناه قائما على اختلاف مقوليّ، إذ يمكن أن تكون المفردات المشتقّة على صيغة «فُعال» أسماء وصفات، وفي هذه الحالة يجب التّفريق بين «فُعَال» المنتمية إلى مقولة الاسم و«فعال» المنتمية الى مقولة الصّفة والتي تختصّ مشتقاتها بمعنى المبالغة ولا علاقة لها بالمرض

(34) عبد اللطيف الصّوفي اللغة ومعاجمها، ص ص 200 - 203.
(35) المعجم الوسيط، ص 30 (المقدمة).
(36) أشرنا إلى المعجم الوسيط بحرف (و) أمام رقم الصفحة ، وإلى القاموس المحيط بحرف (ق).
(37) ينظر مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية، ص ص 118-120.

كشُجاع، جُمال، حُسام، جُراف، غُراب، كُباس، غُلام، هُمام؛ و«فُعال» هذه - المنتمية إلى مقولة الصفة - لا تصلح للدّخول في بحثنا الخاصّ بمقولة الاسم، فإنّ مقولة الاسم هي التي تحقّق دلالة المرض أو ما يتعلّق بها، لذلك بدا لنا أنّ التّمييز بين ما هو اسم على صيغة «فُعال»، وما هو صفة على صيغة «فُعال»، يؤدّي إلى فهم اختصاص بعض المفردات بمعان تخالف دلالة المرض التي ترتبط بها صيغة «فُعال» الاسميّة. لذلك استثنينا من المدوّنة ما كان على «فُعال» الصفة. وقد ساعد ذلك على تحديد أوضح للدّلالة العامة لهذه الصيغة وما يتعلّق بها، وهو ما تظهره اللّوحة التالية :

الدّلالة	المرض	البقيــة	الصوت	المجموع
العدد	186	88	38	312
النسبة %	59,62	28,20	12,18	100

ومن أمثلة ذلك نورد نماذج من المدوّنة تعبّر عن الدلالات الثلاث وهي :

(1) المـــرض :

(أ) الشُـواظ : شدّة الغلّة (38) ؛

(ب) النُكاف : التهاب مُعْد بالغدّة النّكفية (39).

(2) البقيّـــة :

(أ) العُصار والعُصارة : وهو ما يتحلّب من الشيء إذا عُصر(40)؛

(ب) الخُلال والخُلالة : وهو ما يبقى في سعف النّخل من التمر بعد جمعه(41).

(3) الصـوت :

(أ) النُّهـات : الصوت من الصدر (42)؛

(ب) الجُشاء : الصوت يخرج من الفم عند امتلاء المعدة (43).

على أنّ هذه الدلالات ليست في الحقيقة إلاّ مظهرا من مجموع التعريفات التي

(38) القاموس، ص 627، والمعجم الوسيط، ص 500.
(39) القاموس، ص 772، والوسيط، ص 953.
(40) القاموس، ص 307، والوسيط، ص 450.
(41) القاموس، ص 895، والوسيط، ص 253.
(42) القاموس، ص 149، والوسيط، ص 955.
(43) القاموس، ص 45، والوسيط، ص 124.

تجتمع حول النّمط الصيغي اعتمادا على الدلالة الأصلية للجذر دون أن يوحي ذلك باختيار متعمّد، إذ من المفروض أن يُنظر إلى المفردة المشتقّة من زاويتين، الأولى دلالتها اللغوية، والثّانية ما يُعطى لهذه المفردات من مرجعيات تصنيفية. فالطريقة التي بها تُنبئ المفردة المشتقة على صيغة «فُعال» بدلالتها (وهي هنا ثلاث دلالات) تسمح بتفسير تنوّع الأقسام المرجعية (classes référentielles) التي يمكن أن تدلّ عليها. أي إنّ الدّلالة التي تنبئ بها الصيغة يمكن أن تظهر من خلال تنوّعات عديدة حيث يكمن التّنوّع في ما تعيّنه وليس في معنى المفردة المعيّنة (44). وهكذا فإنّ «شُواظ» مثلا، لا تربطها في الظاهر صلة بدلالة المرض، فهي بمعنى «وهج الحرّ»، وقد جاء في القرآن : «يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُواظٌ من نار ونُحاسٌ فلا تنتصران»(45) ، لكنّنا قد نجدها كذلك بمعنى «شدّة الغُلّة»(46)؛ فإذا تأمّلنا الجذع الفعليّ «شاظَ» نجده بمعنى : هاج المرضُ ووخز، وشاظ الغضبُ : اشتدّ . . . وهكذا فإنّ معنى شُواظ يؤول في النّهاية إلى الصنف المرجعي المتعلّق بالدلالة على إصابة أو ضرر، فإذا تعلّق الأمر بالأحياء، فالدلالة هي المرض، وإذا تعلّق بالأشياء فالدلالة هي الفساد والاندثار. وبذلك نرى أنّ دلالة المفردة المشتقّة قد تكون ظاهرة، كلّيا من خلال عدد من الإمكانات تحدّدها الصيغ التي يرتبط بها المعنى، أو جزئيا من خلال تعديلات ترجع إلى القواعد الجزئية دلالية كانت أو اشتقاقية.

وبدون اللّجوء إلى هذا الفحص المتأنّي للمفردات المشتقة، فإنّ المظهر الخارجي للدلالة سيؤول بدلالة الصيغة إلى ما يُعرف بالتّرادف، وهذا لا يدعم «النّظريّة الوصلية» بل يؤكّد الاكتفاء بـ «الفصلية» القائلة باعتباطية دلالة المفردات المشتقّة. ويظهر هذا الاتّجاه في وجود ثلاث دلالات لصيغة «فُعال» كما أسلفنا، أي إنّنا مع كلّ مثال ندرسه نتوقّع دلالة من الدلالات الثلاث التالية :

المشتقات : **الدلالة الممكنة :**

(1) **جُساد** : - المرض* - الصوت - المبالغة - البقية

← **الجُساد** : وجع يأخذ في الجسد (47).

(44) ينظر : D. Corbin : Morphologie dérivationnelle, p. 261.

(45) الرّحمان، الآية 35. وينظر : المعجم الوسيط، ص 500.

(46) القاموس، ص 427.

(47) المعجم الوسيط، ص 122.

(2) **خُثار** : - المرض - الصوت - المبالغة - البقية (*)

← الخُثار : فضلة الشيء (48).

(3) **نُهات**: - المرض - الصوت* - المبالغة - البقية

← النُّهات : الصوت من الصدر عند المشقة (49).

3-2. صيغة فعالة :

عرفت العربية هذه الصيغة في القديم وفي الحديث، وهي مشتقّة من الفعل الثلاثي على وزن «فعالة» للتّعبير عن صيغة مصدرية تُستعمل في الغالب للدّلالة على معنى الحرفة (50)، لكنّنا نجدها في المدوّنة متّصلة كذلك بمتعلّقات الحرفة كالتّخصّص والوسيلة، وقد تدلّ أيضا على المعنى الأصلي للجذع، أي الأصل الجذعيّ الذي كان منطلق اشتقاق المفردة، وهو ما يبيّنه الجدول التالي :

الدلالة	العدد	النّسبة %
الحرفة	124	71,26
الوسيلة	37	21,26
الجذع	13	7,48
المجموع	174	100

ومن أمثلة ذلك نورد هذه النماذج من المدوّنة لتوضيح الدلالات الثلاث، وهي :

(1) الحـرفـــة :

(أ) **الوِراقة** : حرفة الورّاق(51)؛

(ب) **القِصارة** : حرفة القصّار(52).

(2) الوسيلـــــة :

(أ) **الإداوة** : إناء صغير يحمل فيه الماء(53)؛

(48) نفسه، ص 219.
(49) نفسه، 957، والقاموس، ص 140.
(50) ينظر : مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلميّة، ص 114.
(51) القاموس، ص 885.
(52) المعجم الوسيط، ص 739.
(53) نفسه، ص 10.

(ب) **الحياصة** : سير يُشدّ به حزام السّرج(54).

(3) دلالــة الجذع :

(أ) **الحناية** : الانحناء، النّاقة الحنواء : الحدباء(55) ؛

(ب) **الحذاقة** : التعلّم (56).

والمفردات المشتقة على صيغة «فعالة» تحتمل عادة ثلاث دلالات ممكنة كما يلي :

المشتقات : **الدلالة الممكنة :**

(1) **النّساجة** : - الحرفة * - الوسيلة - دلالة الجذع

← **النّساجة** : حرفة النّسّاج (57).

(2) **الخزَامَة** : - الحرفة - الوسيلة* - دلالة الجذع

← **الخزامـة** : حلقة من الشّعر، توضع في أنف البعير، يُشدّ بها الزّمام (58).

(3) **الحكاية** : - الحرفة - الوسيلة - دلالة الجذع*

← **الحكـاية** : اللهجة (59).

وهكذا نرى أنّ الدلالات المثبتة في المعجم لصيغة «فُعال» هي في المثال (1) تطبيق مناسب للقاعدة الوصلية بما أنّه عبّر عن معنى المرض، بينما في المثالين (2 و3) تبدو خاصية الصيغة «فُعال» ثانوية في علاقتها الدلالية، إذ دلّت في ظاهرها على معنيين بعيدين عن دلالة المرض، فدلّت كلّ واحدة منهما على معنى خاصّ فقد دلّت «خُثار» على معنى البقيّة ؛ ودلّت «نُهات» على معنى الصوت. ويصحّ نفس الاستنتاج على دلالات صيغة «فعالة» : فإنّ المثال (1) دلّ على معنى الحرفة، بينما دلّ المثالان (2 و3) على معنيين مغايريـن هما الوسيلة ودلالة الجذع. فهل إنّ ظهور هذه المفردات في المعجم دليل مبدئيّ على أنّ جزءا من المفردات المشتقة لا تنبئ صيغتها بالدلالة ؟ أي هل ينفي ذلك قدرة صيغة «فُعال» و«فعالة» على أداء دور دلالي مستمدّ من صيغتهما النّموذجيتين ؟

---

(54) القاموس، ص 553.
(55) نفسه، ص 1149.
(56) نفسه، ص 780.
(57) المعجم الوسيط، ص 913.
(58) نفسه، ص 243.
(59) نفسه، ص 191.

إذا انطلقنا من أنّ القاعدة الاشتقاقية القائمة على النّمط الصيغي تولّد مفردات ذات دلالة عامة مشتركة، فإنّ هذه القاعدة لا تهتمّ بهذه المفردات التي حلّلنا، بل إنّنا نحملها على أنّها شاذّة دلاليا. وفي هذه الحالة، فإنّ العملية الدلالية التي تُدخل هذه المفردات في جدول صيغيّ واحد لا تكون دقيقة. لكن كيف نفسّر قبول المتكلّم لمفردات جديدة باعتبارها أسماء مولّدة في العصر الحديث للدلالة على المرض؟ فقد ولّد مجمع القاهرة مصطلحات منها :

(1) «شُياخ»، للدّلالة على مرض الشيخوخة المبكّرة النّاشئ عن النّموّ غير السّويّ[111]؛

(2) «صِرافة»، للدّلالة على مهنة صرّاف المال؛

وهما معنيان لا يوجدان في المعاجم القديمة، لكنّ المتكلّم قد غلّب الدلالتين بواسطة عملية وصلية تربط بين دلالة الجذع الاسميّ (شيْخ) وصيغة المفردة المشتقة: «فُعال» ؛ ودلالة الجذع الفعليّ (صَرَف) وصيغة المفردة المشتقة : «فِعالة»؛ كما هو الشّأن أيضا مع مفردة «ذُهان» من الجذع الاسميّ (ذهْن). ومفردة «فِصالة» من الجذع الفعليّ (فَصل).

إنّ التصوّر الذي لدينا عن النظام الصيغي وطريقة توسّعه يحملنا على الاعتقاد بأنّ هذه المشتقات تقوم على «العلاقات الوصلية» الصرفية الدلالية (morphosémantiques) التي تجمع بينها، وأنّنا لسنا في حاجة إلى معرفة كلّ المفردات وحفظ خصائصها في الذاكرة لننتجها ونفهمها، بل إنّه يكفي الاعتماد على قواعد إنتاجها الخاصة. فما هي الطبيعة الاشتقاقية للجذع ؟ وما هي حدود القدرة الاشتقاقية والمعرفة المعجمية الاتّفاقية ؟

إنّ «ذُهان» لا توجد في المعجم العربي القديم والحديث، غير أنّ قارئا لم يرَ هذه المفردة سابقا قادر، انطلاقا من معرفته لـ«قُلاب» ولقاعدة الاشتقاق التي تُلحق الجذع بفُعال، على تحديد جنسها (مذكر) وانتمائها المقولي (اسم) ودلالتها (المرض) وبنيتها (جذع + صيغة). فإنّ لـ«ذُهان» جميع خصائص المفردة السّليمة البنية، وعدم وجودها في المعجم راجع إلى عدم الحاجة في السّابق إلى ظهورها. والمتكلّم المثالي للعربية ينبغي ألاّ يسند إلى «ذُهان» قيمة مخالفة لقيمة «قُلاب» إذ ليس هناك ما يفرّق بين الخصائص اللغوية

(111) نفسه، ص 502.

لكلتيهما ولا يخرجهما من رصيد المفردات المشتقة التي يجب وصفها.

وفي الحقيقة فإنّ المقدرة الاشتقاقية تسمح بإنتاج عدد كبير من المفردات المشتقة الممكنة وبوضع أحكام لغوية لها، بينما المعرفة المعجمية الاتّفاقية تتّجه إلى نوع آخر من المعالجة كالبحث في وجود المفردة ومدى صحّتها واختيار صيغ دون أخرى وتأويلها دلاليا. فإذا كانت المقدرة الاشتقاقية هي مجال القواعد التي تحدّد ما هو ممكن وما هو غير ممكن لغويا، فإنّ المعرفة المعجمية الاتّفاقية هي مجال الاختيار اللغوي الذي يحدّد الممكن وغير الممكن في الاستعمال الاجتماعي للمعجم إذ يمكن أن تُعتبر أشكالٌ أو دلالات موافقةٌ للقاعدة غيرَ شرعية، مثل «ذُهان» و«فصالة»، لأنّ هذه المعرفة لا تهتمّ إلاّ بالرّصيد الاتّفاقي معتقدة أنّها تقدّم نموذجا للمقدرة الاشتقاقية.

لكنّ الباحث في هذا السّياق الذي اعتمدنا، مطالب بأن يهتدي إلى قواعد تثبت خضوع المفردات المشتقة الممكنة لجدول صيغيّ واحد تتحكّم فيه دلالة عامة مشتركة. وتكشف الملاحظة المبدئية أنّ من نتائج زيادة الصيغة على الجذع في نطاق القواعد اللغوية جعل المفردة متغيّرة صرفيّا ودلاليّا مقارنة لها بالجذع. وطبيعة هذا التغيّر تمثّل مشكلا نظريّا، فالقارئ العادي الذي لا يملك معرفة تامّة بالرصيد الاتّفاقي غير قادر على توجيه المقدرة الاشتقاقية توجيها سليما، فإنّ معرفة «فُعال» وقاعدة تكوين اسم المرض على جذْع اسميّ تسمح له بأن يربط اشتقاقيا مفردة «شُياخ» بـ :

شيخ 1 : من أدرك الشيخوخة ؛

شيخ 2 : ذو المكانة من علم أو فضل أو رياسة ؛

شيخ 3 : من رجال الإدارة في القرية؛

شيخ 4 : وظيفة تربوية(01).

كما أنّ (فعالة) وقاعدة تكوين اسم الحرفة على جذع اسميّ تسمح له بأن يربط اشتقاقيا مفردة «صرافة» بـ:

صرف 1 : تدبير الأمر وتوجيهه ؛

صرف 2 : ترك الشيء والتحوّل عنه ؛

(01) نفسه، 502.

صرف 3 : الإنفاق ؛

صرف 4 : نَوائب الدّهر وحدثانه ؛

صرف 5 : علم أبنية الكلام ؛

صرف 6 : مبادلة النّقد(62).

في مجموعتيْ النّماذج السّابقتين نلاحظ علاقة ترادف وعلاقة اشتقاق، غير أنّ ما يسمح بتكوين مفردة «شُياخ» ومفردة "صرافة» ويعطيهما الخصوصية الاشتقاقية النّموذجية هو الاتّحاد بين الشكل والدلالة. وهذه بعيدة عن أن تكون مجرّد ملاحظة سطحيّة. فإنّها الآن مادة حوار بين الصرفيين(63). فإذا اعتبرنا العملية الصرفية(صيغة فُعال وفعالة) والعملية الدلالية (دلالة المرض والحرفة) محقّقة بعملية اشتقاقية، أي عن طريق تطبيق قاعدة اشتقاقية على جذْع معيّن فإنّ نتيجة ذلك أنّ العملية الاشتقاقية تمثّل اتّحادا ضمنيا بين ما هو صرفيّ وما هو دلاليّ(64). وكما أنّ بنية المفردة المشتقة تُنبئ بدلالتها فكذلك تُنبئ دلالتها ببنيتها، فإنّ شكل المفردة المشتقّة ينبئ به معناها إمّا بشكل كامل من خلال عدد من الإمكانات التي تحدّدها قاعدة الاشتقاق التي يرتبط بها المعنى، وإمّا جزئيا من خلال تعديلات ترجع إلى القواعد الجزئية(65).

فهل يمثّل البحث في طبيعة هذه العلاقة الوصلية منهجا يؤدّي إلى تغيير الشّذوذ الدلالي في عدد من المفردات ؟ إنّنا نعتبر الشّذوذ خرقا للقاعدة الوصلية، ولهذا سنحاول البحث عن تفسير يسمح بالنّظر إلى الصيغ المشتقة على وزن «فُعال» و«فعالة» - سواء ما كان منها خاضعا للقاعدة أو ما لم يكن خاضعا - نظرةً موحّدةً. وقد انطلقنا من الافتراض الذي تقوم عليه النّظريّة الوصليّة وهو اعتبار ما بُني على صيغة «معيّنة» خاضعا لدلالة واحدة، وما يشذّ عنها ظاهريا يظلّ في مستوى التّحليل موحيا بالدلالة العامة التي تُكسبها له الصيغة الصرفية. فتتبّعنا مدى صحّة ذلك من خلال تحليل موسّع لنماذج من المدوّنة التي

(62) نفسه، ص 513.

(63) ينظر مثلا : D. Corbin : Méthodes en morphologie dérivationnelle, pp. 3-13.

(64) إنّ عناصر الجدول الصيغي الواحد تشترك في جميع الخصائص الشكليّة ماعدا الخصيصة الصوتية، وانطلاقا من مجموع تلك الخصائص غير المختلفة يظهر دور القواعد الاشتقاقية التي تُعطي لطبيعة كلّ صيغة شكلية خصائصها الدلالية. ينظر: D.Corbin : Méthodes en morphologie dérivationnelle, p.13.

(65) D.Corbin : Morphologie dérivationnelle, p. 235.

استخرجناها من مصدرينا، وقد قسّمنا نماذجنا التي نعتزم تحليلها إلى ثلاثة أصناف بحسب العلاقة الوصلية كما يلي :

أ - نماذج قائمة على علاقة وصلية مباشرة بين الشكل والدلالة ؛

ب - نماذج قائمة على علاقة وصلية غير مباشرة بين الشكل والدلالة ؛

ج - نماذج لا تقوم في الظاهر على علاقة وصلية بين الشكل والدّلالة.

على أنّ معالجتنا ستقتصر على الصنفين (ب، ج) لأنّهما يمثلان إشكالية البحث بينما لا يحتاج الصنف (أ) إلى تحليل لأنّه يدعم صحّة القاعدة.

3-3. معالجة النّماذج القائمة على علاقة وصلية غير مباشرة بين شكل المفردة ودلالتها :

ومن أمثلة ذلك نذكر هذه النّماذج التي لم نذكر بعضها في مدوّنتنا :

(أ) في صيغة «فُعال» :

(1) أُوار : العطش ؛

(2) سُلاف : أجْودُ الخمْر، والخالصُ من كلّ شيء؛

(3) حُساس : الجُذاذ من الشّيء ؛

(+) جُواد : النُّعاس . . .

(ب) في صيغة «فعالة» :

(1) جِعَالةٌ : ما يَجْعَلُ على العمل من أجْر؛

(2) عِصابة : جماعة من النّاس ؛

(3) فِحالة : الذّكورة ؛

(+) كِياسة : الظّرف والفطنة.

فهذه المفردات قبل اتّحادها بدلالات اتّفاقية خارجة عن العملية الاشتقاقية الدلالية متّصلة في الحقيقة بما اعتبرناه على التعميم دلالة نموذجية، وهو في المجموعة الأولى «فُعال» بمعنى الحرفة، ويتّسع كذلك إلى كلّ ما دلّ على مكانها أو وسيلتها أو دورها. على أنّ من طبيعة الدلالة المعجميّة أن تكون متطوّرة، وهو ما يؤدّي إلى تعدّد معنى المفردة، فتكون قابلة لأن تدخل في أكثر من سياق، والدّليل على ذلك وجود أكثر من معنى

للمفردات التي أخضعناها للتحليل ولذلك فإنّ المعجم يستفيد من المستويات التحليلية التي تقوم عليها بقية أنظمة اللغة ومنها المستوى الصرفي، ولهذا فسنعالج هذه الدلالات من منطلقات دلالية وصرفية خاصة. وقد طبّقنا ذلك على الأمثلة التالية ممّا يبدو شاذّا دلاليا :

أ - فُعـــال :

(1) أُوار : بمعنى حرّ الشمس ولهب النّار، لكنّه يأتي أيضا بمعنى: العطش الشديد، فيقال : كاد يُغْشى عليه من الأُوار(66). وحينئذ يمكن اعتبار الأُوار عاملا من عوامل المرض؛

(2) سُلاف (والسلافة): بمعنى أجود الخمر، والخالص من كل شيء. لكنّها تأتي بمعنى «الأول». فإن «السُّلاف» (والسُّلافة) «أول مَا يُعْتصَر من العنب»، و«سلاَفة كل شيء عصرته : أوّله» (67). فإذا أضفنا إلى معنى «الأول» معنى «الخالص من كلّ شيء» استنتجنا معنى «القلّة» الملازم لمعنى «البقية». وإذن فإنّ السُّلاف من هذه الناحية أصبحت دالّة على البقيّة؛

(3) حُساس : بمعنى الجُذاذ من الشيء، ورجل ذو حُساس : رديء الخلق أو مشؤوم. لكنّ الجذع الفعليّ «حسّ» يُقال أيضا عن الألم المفاجئ، وحُساس الحمّى : مسّها أوّل ما تبدأ(68). وهو ما يسهل معه اعتبار الحُساس ضربا من المرض؛

(4) جُواد : النُّعاس. لكن الجذع الفعليّ «جِيدَ» جُوادا بمعنى : عطش، ويقال : «جِيدَ فلان من العطش» : أشرف على الهلاك، وكذلك تأتي معناه الشّوق الشّديد(69). وهو ما يمكن معه اعتبارها دالة على مرض الهُيام.

ب - فعـــالـــة :

(1) جِعَالَة : جَعَلَ الشيءَ : صَنَعَهُ وخَلَقَهُ وقدّرَهُ ووضَعَهُ وجَعَلَ كذا للعامل على عَمله : شارَطَهُ به عليْه. وجَعَلَ لَهُ على كذا جُعْلاً وجَعَالَةً : قدّرَ له أجْرًا عليْه. والجِعَالَة - مثل الجَعَالة - هي مَا يُجْعَل على العمل من أجْر (70). وهكذا ظهر استخدَامُ صيغة فِعالة

(66) القاموس، ص 440.
(67) ينظر : لسان العرب، 9/160.
(68) المعجم الوسيط، ص 174.
(69) نفسه، ص 145.
(70) نفسه، ص 120.

(جعَالَة) لمناسبة هذا المفْهُوم الحِرفيّ، وهو النظام الاتّفاقيّ السّائد بين العَاملين وأصْحَاب العمل المؤجّرين، حتّى صارَ مُعَاملة مُنتظمة.

(2) عصابة : الجماعة من الناس، من عصب اللحم : كثر عصبه، وعصبه شدّه بالعصابة (71)، فقد انتقل مفهوم القوة إلى الدلالة على الاتّحاد، وهو ما أصبح يدلّ على الجماعة ذوي رأي واحد أو حرفة واحدة... إلخ.

(3) فحالة : الذّكورة، والفحل : الذّكر القويّ من كلّ حيوان، ويقال : فحول الشعر أو العلم الفائقون فيه، كما يقال : أفحل فلان : اتّخذ فحلا (72)، أي إنّ الفحولة يمكن أن تتحوّل إلى وظيفة خاصة بضرورب معيّنة من الحيوان (جنسيا)، وفي مستوى الإنسان (معرفيا) ؛

(4) كياسة : تمكّن النّفوس من استنباط ما هو أنفع، وكاس كياسة: عَقَلَ وظَرُفَ وفَطُنَ، وكيّسه : جعله كيّسا (73)، فهي إذن عملية حاصلة بمداومة ترويض النّفس وتربيتها حتى صارت صنْعَةً لها قواعدها.

والغالب في هذه المفردات أنّ دلالة الحرفة تظهر من خلال شروط، منها الاختصاص والمداومة والتمكّن، لأنّ توفّر هذه الشّروط هو الذي يوجّه دلالة المفردة إلى الخصائص المرجعية للحرفة.

إنّ هدفنا من هذا التحليل هو حينئذ محاولة تحديد العلاقة الدلالية المتّصلة بهذه القاعدة باعتماد النّظريّة الوصليّة التي تفترض خضوع النّماذج الصيغيّة لقاعدة دلالية وحيدة، أي من الممكن أن تكون المفردات المشتقة على صيغة «فُعال» و«فعالة» مثلا مسيّرة بنفس القاعدة الدلالية، هذا ما سنحاول البحث فيه من خلال إعادة تحليل ثلاثة نماذج من صيغة «فُعال» وثلاثة نماذج من صيغة «فِعالة» دلّ كلّ نموذج منها - في الظّاهر - على دلالة مستقلّة.

لاحظنا في (3-1) و(3-2) أنّ في الرّصيد المثبت في المعجم تنافسا دلاليا على صيغة صرفية واحدة، فقد رأينا أنّ صيغة «فُعال» قد أفادت في الأمثلة السّابقة : دلالة 1

(71) نفسه، ص 603.
(72) نفسه، ص 676.
(73) نفسه، ص 807.

(المرض)، ود2(البقيّة)، ود3(الصوت)، وأفادت صيغة «فعالة» : د1 (الحرفة)، ود2(الوسيلة)، ود3(الجذع)، وهو ما يجعلها غير منتمية إلى نفس الصنف التحليلي الذي تنتمي إليه الصيغ المنتظمة دلاليا مع صيغتها الصرفية، فهل ذلك دليل على عدم صحة التصور الوصلي ؟

إنّ النظام الصرفي هو نظام من الصيغ التي ترتبط بمعان، وهذه المعاني تحقّقها الصيغ بواسطة العلامات، فإنّ المعنى الوظيفي الذي تعبّر عنه الصيغة يتّسم بالأحادية الدلالية، لكن إذا تحقّقت البنية بعلامات في سياقات، فإنّ الأحاديّة الدلالية تتحوّل إلى تعدّد في المعنى المعجمي، لأنّ من طبيعة المعنى المعجمي التّعدّد والاحتمال، بذكر معان متعدّدة بعضها تاريخي وبعضها آنيّ، تستعمل في سياقات مختلفة(74). لذلك رأينا أن نضع جدولا لهذه المفردات لمعالجة دلالاتها القابلة للتّحقّق مع هذه الصيغة، ومن ثمّ أن نبحث في حقيقة ما يبدو شذوذا دلاليا بمتابعة علاقاته السّابقة مع الجذر وصولا إلى المشتقّ المدروس.

(1) صيغة (فُعال) :

أ - «جُســـاد» :

√ ج س د ← جسَدَهُ : ضرب جسده، والجسد : الجسم(75)، انطلاقا من دلالة الجذر يمكن أن نقول : هذا مُصاب بجُساد، كقولنا كُباد وقُلاب. وانطلاقا من هذا القياس نعتبر (جُساد) مشتقّة من الجذع الاسميّ : (جَسَدٌ). ولنقارنْ بين المعنيين : المُحتمل (prédictible) (أي الذي ينبئ به اتّحاد البنية والدلالة)، والمعجمي (أي القائم في الاستعمال) :

الدلالة المُحتملة	الدلالة المعجمية
← جُساد : مرض الجسد	وجع يأخذ في الجسد أو البطن

نلاحظ أنّ الدلالة المُحتملة وهي المستمدّة من صيغة المفردة ومحتواها، والدلالة المعجمية وهي المستمدّة من تعريف المعجم، متماثلتان تقريبا.

(74) تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 119.
(75) المعجم الوسيط ، ص 122.

ب - «خُثار» :

√خ ث ر ← خثر وخَثُر اللّبن ونحوه : ثخُن وغلُظ، وخثَر الرّجل فهو خاثر النّفس والعظام : أحسّ فتورا وتكسّرا، والتّخثُّرُ في الطبّ : تجمّد الدّم في الشرايين(٧٥).

انطلاقا من دلالة الجذع الفعليّ «خَثَرَ» فإنّ متكلم العربية يمكن أن يستعمل «خُثار» للدلالة على المصاب بمرض الوهن، فيقال مثلا : هذا مصاب بخُثار. ولنقارنْ بين المعنى المُحتمل والمعنى المعجمي :

الدلالة المُحتملة	الدلالة المعجمية
← خُثار : مرض الوهن	فضلة الشيء وبقيته

تبدو الدلالة المعجمية في الظاهر شاذة بالنسبة إلى الصيغ ذات الدلالة المنتظمة، والدليل على ذلك أنّ مفردة «خُثار» لم تعرّف في المعجم بمعنى المرض.

ج - «نُهـــات» :

√نـ هـ ت ← نَهَتَ الرّجل : زحر (أي أخرج صوتا بأنين) (٧٦)، ويمكن حينئذ أن نستخدم صيغة نُهات للتعبير عن المرض الذي يورث صاحبه الأنين، كأن نقول : مُصاب بنُهات، وفي هذه الحالة نعتبر اشتقاق (نُهات) من الجذع الفعليّ (نَهَت) دالاً على المعاناة أو المرض. ولنقارنْ المعنيين المُحتمل والمعجمي :

الدلالة المُحتملة	الدلالة المعجمية
← نُهات: مرض يورث الأنين	الصوت من الصدر عند المشقة

إنّ الخلاف بين الدلالتين ليس جوهريّا، فإذا كانت الدلالة المعجمية تغلّب هنا مفهوم الصوت، فإنّ هذا الضّرب من الأصوات معبّر عن المشقّة والألم أي متّصل بسبب ما بالمرض، وهذه هي نقطة الالتقاء التي تجمع - في نطاق النّمط الصيغيّ الواحد- بين ما يبدو في الظاهر دلالات متعددة، ذلك أن ما نعنيه في الحقيقة بدلالة المرض تتّسع لتشمل كلّ ما يتّصل به أو يكون من مظاهره وأسبابه لدى الأحياء، وما يدلّ على الفساد والنّقص والاندثار في الأشياء. كما أنّ العلاقة الاشتقاقية الدّلاليّة كما رأينا، ينبغي ألاّ تُحلّل دائما من زاوية المعنى العام الذي يفيده الجذر، فإنّ «فُعال» تُصاغ من أحد الجذوع الفعلية أو الاسميّة

(٧٥) نفسه، ص 218
(٧٦) نفسه، ص ٩٦٦

لا من الجذر نفسه، أي بعد أن تكون قد مرّت بتحويرات دلالية جزئيّة، فيحدث نوع من الخرق الدّلاليّ يتجسّد في الغالب لدى المتكلّم في الإحساس بعدم قدرة الدلالة على الانتظام، وهو ما يدفعه إلى الاعتماد على الحفظ لتحديد النّماذج المتّحدة مع القاعدة والنّماذج غير المتّحدة معها.

(2) صيغة «فعالة» :

أ - «نساجة» :

√ن س ج ← نسج الثوب : حاكه (76)، انطلاقا من دلالة الجذر يمكن القول : إنّ نساجة دليل على مهنة النّاسج كقولنا : حلاقة أو نجارة. واعتمادا على هذا القياس نعتبر «نساجة» مشتقّة من الجذع الفعليّ : «نسجَ». ولنقارن بين المعنيين المُحتمل والمعجمي :

الدلالة المُحتملة	الدلالة المعجمية
← النّساجة : مهنة النّاسج	حرفة النّسّاج

نلاحظ أنّ الدّلالة المنبأ بها وهي المستمدّة من صيغة المفردة ومحتوها، والدلالة المعجمية وهي المستمدّة من تعريف المعجم، متماثلتان.

ب - «خزامة » :

√خ ز م ← خزم الكتاب خزْما : شكّه وثقبه؛ وخزم شراك النّعل : ثقبه وشدّه؛ ويمكن اعتبار الخزامة - وهي أداة تُصنع من الشّعر لإذلال البعير وتسخيره - مشتقّة من الجذع الفعليّ «خَزَمَ»، يقال : خزم البعيرَ : ثقب أنفه، وجعل في جانب منخره الخزامة (77). ولا شكّ أنّ الصلة ظاهرة بين مفهوم الصنعة وحسن التحكّم في البعير، وهو ما يجعل العلاقة بيّنة بين الدلالة التي تنبئ بها العلاقة الوصلية بين الشكل والمحتوى، والدلالة التي تقرّهاالمعاجم، وذلك كالآتي :

الدلالة المُحتملة	الدلالة المعجمية
← الخزامة : صناعة ما يخزَمُ به	حلقة توضع في أنف البعير

تبدو الدلالة المعجمية في الظاهر شاذة بالنّسبة إلى الصيغ ذات الدلالة المنتظمة، لأنّ

(76) نفسه، 217.
(77) نفسه، 213.

مفردة «خزامة» لم تعرّف في المعجم بمعنى الحرفة، بقدر ما هي دالّة على الوسيلة أو الأداة، لكن إذا طبّقنا على دلالة الحرفة ما طبّقناه على دلالة المرض من التعميم الذي يمتدّ إلى متعلّقات الحرفة كالوسيلة والأداة والمهارة والملازمة تبيّنت لنا طبيعة العلاقة بينها جميعا.

ج - «النِّقاسة» :

√ن ق س > نقس فلانا : عابه، وناقسه : عايبه، ويقال : بينهما مُناقسة. لكن يُقال أيضا : نقسَ النّاقوسُ : صوّت، ونقس فلان : قرع النّاقوس، ونقّس القومَ بناقوسه: دعاهم. وهذه الدّلالة الثانية راجعة إلى الجذع الاسميّ النّاقوس : وهو آلة يضربها النصارى إيذانا بحلول وقت الصلاة (80)، فإذا اعتمدنا على الصّلة الدلاليّة العامة بين الحرفة وما يتّصل بها وهو هنا المهارة والمداومة، أمكن لنا أن نستخدم «النِّقاسة» بمعنى الحرفة، فيقال : يمتهن النِّقاسة، أي القيام بوظيفة اجتماعية أو دينيّة هي الإعلام بحلول الصلاة مثلا، وهو وجه القرابة مع مفهوم الحرفة.

ولنقارن بين المعنى المحتمل والمعنى المستعمل :

الدلالة المُحتملة	الدلالة المعجمية
← نقاسة : وظيفة ضرب الناقوس	العيْب والسّخرية

لا وجود في الظاهر لعلاقة دلالية بين المعنيين، غير أنهما يلتقيان في الدّلالة العميقة أو الجوهريّة، بما أنّ المعنى المعجميّ الذي تُثبته المعاجم دليل على وجود ما يدلّ على الإظهار والإعلان. وهو ما يؤول بالدّلالة إلى الحرفة ومتعلّقاتها.

ويُستنتج ممّا تقدم أنّ العملية الدلالية تتكامل مع عملية أكثر خصوصية ينبئ بها المنهج الصرفي ودلالة الجذر وتؤكّد أنّ «فُعال» و«فعالة» مثلا، قد ظهرتا ضمن سلسلتين من العمليات الشكلية والدلالية السابقة لهما. فقد صيغَتْ «نُهَات» و«خُشَار» و«نسَاجَة» و«خزَامَة» من الجذوع الفعْليّة «نَهَتَ» و«خَشَرَ» و«نَسَجَ» و«خَزَمَ»؛ بينما «جُسَادٌ» و«نَقَاسَةٌ» صيغَتا من الجذعين الاسميّين «جَسَدٌ» و«نَاقُوسٌ». وهذه المشتقّات لا تحافظ في الغالب على الدلالة الأصليّة للجذر بل إنها تعرف تحوّلات دلاليّة إضافيّة عن طريق المجاز خاصّة.

ومن هنا فإن توليد عدد من المشتقّات على صيغة «فُعال» و«فِعَالة» لايَعْني بالضرورة

(80) نفسه، ص 940.

أن العلاقة (جذر/صيغة) هي العلاقة الوحيدة الممكنة، بل إنّ تعدّد العلاقات يُفضي إلى تعدّد في الفهم وفي التأويل، وذلك يخلق شعورا باتّساع قاعدة التّضمّن (hyponymie) لتشمل أكثر ما يمكن من المشتقات المنتجة ضمن إطار دلاليّ واحد.

هذا التّصورّ في فهم العلاقة الدلالية يجنّبنا الاعتماد على ما يعرف بالاشتراك الدّلالي (polysémie) وهو مفهوم يكرّس «النّموذج الفصلي»، بينما منطلق «النموذج الوصلي» يتمثّل في إمكانية أن نحدّد تحديدا واضحا ما ينتج عن القواعد الاشتقاقية وما ينتج عن القواعد الدلالية مع المحافظة على خصوصياتها الأولى، كما هو الشّأن في الأمثلة التي حلّلنا، فقد دلّت على الدّور الدّلالي الذي يمكن أن تؤدّيه العلاقة الاشتقاقية بين جذر المفردة وبنيتها الصرفية المتمثّلة هنا في صيغتي «فُعال» و«فعالة»، لكنّ المشكل يتمثّل في ضبط درجة الالتقاء بين الخصائص الدلالية التي يحيل إليها الجذر والخصائص التي تحيل إليها المشتقات.

غير أنّ تحديد هذه الخصائص عمل دقيق يمكن أن يعتمد فيه على الدّلالة الغالبة التي تعتبر دلالة نموذجية، إذا كانت سائدة في استعمالات تلك الصيغة. على أنّ تكوين مشتقّ على صيغة معيّنة معناه دخول خصائصه النّموذجيّة في علاقة اتّحادية مع خصائص الأصل الجذعي، وهو ما سنحاول إظهاره من خلال دراستنا لبعض المشتقات وذلك بالبحث في خصائصها التي يحيل إليها الأصل الجذعيّ الظاهر في المشتقّ.

لاحظنا أنّ بين المشتق والأصل الجذعيّ - أي الجذع الذي اتّخذ منطلقا للاشتقاق - خصائص مشتركة، وإذنْ ألا يمكن أن تطلق المشتقات : «جُساد» خُثار، و«نُهات»، وكذلك : «نساجة»، و«خزامة» و«نقاسة» على مفاهيم حقيقية تحيل إلى دلالة الجذوع : «جَسَدٌ، وخَثَرَ، ونَهَتَ، ونَسَجَ، وخَزَمَ، وناقوس» ؟ فتؤدّي الصيغة النّموذجية في القائمة الأولى إلى تثبيت الخصائص الدلالية التي تعيّنها الجذوع في القائمة الثانية، وهي خصائص لغوية تظهر أثناء العملية الاشتقاقية، كما أنّ إخضاع الجذع للصيغة يعطي أهمية أخرى تتعلّق بجدولة النّماذج الصيغية بما أنّها تبدو كافية لتكوين مشتقات ذات دلالة عامة مشتركة، انطلاقا من عدد من الجذوع.

على أنّ تحليل الدلالة المستعملة لبعض المشتقات على صيغة «فُعال» و«فعالة» أظهر

خلافا يتعلّق بدور الصيغة في كلّ مثال من الأمثلة المدروسة، ففي صيغة «فُعال» استُخدم المثال (أ) أي «جُساد» للتعبير عن خصائص النّمط الصيغيّ المتّصل بالجذع «جسدٌ» الذي طُبّق عليه، بينما رُكّز المثالان (ب)و(ج) أي «نُهات» و«خُثار» على الخصائص الدلالية التي يمثلهاالجذعان «نهتَ» و«خثَرَ». ونفس الملاحظة تقال عن صيغة «فعالة»، فقد استُخدم المثال(أ) للتعبير عن خصائص النّمط الصيغيّ المتّصل بالجذع «نَسَجَ»، بينما استمدّ المثالان (ب) و(ج) أي «خزامة» و«نقاسة» دلالتهما من الخصائص الدلالية للجذعين «خزَمَ» و«ناقوس». ومعنى هذا أنّ من المشتقات على وزن «فُعال» و«فعالة» ما يُعطَى بعضُ خصائصه النموذجية(الدلالية) التي تعيّنها الصيغة إلى الخصائص المرجعية الأصلية التي ينتسب إليها الجذع. فالمتكلّم الذي لا يعرف المعنى الذي تضيفه الصيغة يقوم تأويله الأوّلي لهذا الضرب من المشتقات على جعل الدلالة المرجعيّة التي تعيّنها المشتقات داخل المجال الدلالي الذي يعيّنه الجذع، وهو ما ينتج عنه الاشتراك الدّلالي، غير أنّ ذلك لا تُجيزه النظريّة الوصلية بما أنّ الجذع لا يمثّل إلاّ عددا محدودا من خصائص الصيغة النموذجية التي يرتبط بها، وهي إن سمحت بتقصّي الدلالات الممكنة فإنّها لا تقول شيئا عن معناها المثبت في المعجم.

إنّ النّظريّة الوصلية تسمح بوضع صلة بين الصّنف الذي يحيل إليه المشتقّ والمجال الدّلالي الذي يعيّنه الجذع، ولنا أن نتساءل : ما سبب إسناد قيمة دلاليّة هي (المرض) إلى المشتق «شُياخ» ؟ إنّ القيمة المرضيّة هنا تتّسم بها المفردات المشتقة على وزن «فُعال»، وهي الآن تُسند إلى «شُياخ»، ولا يمكن أن تسند إلى الجذع الاسميّ (شيْخ)، فهذا الاسم لا يحمل هذه الدلالة المعبّرة عن المرض، فالعملية تقوم بها حينئذ صيغة «فُعال». وهكذا نستنتج أنّه في حالة انضواء الدّلالة التي يعيّنها المشتق في المجال الدّلالي الذي يعيّنه الجذع، فإنّ «فُعال» لا تولّد إلاّ مفردات دالّة على المرض أو ما يتّصل به كما بيّنّا.

لكنّنا نرى أنّ صيغتيْ «فُعال» و«فعالة» قد تظهران أحيانا مع أسماء مشتقة غير دالة على هذه القيمة الدلالية النّموذجيّة التي تدلّ عليها الصيغتان، بل تقتصر على تعيين دلالة الجذع الذي اشتقّت منه، ولكيْ لا نعتبر هذه المشتقات (الخارجة عن الدّلالتين النّموذجيتين) شاذّة، فإنّنا نفترض أنّ «فُعال» غالبا ما تُضفي على دلالة الجذع الذي تشتقّ

منه قيمة تحقيرية بواسطة دور صيغتها النموذجية، دون أن تكون هذه القاعدة مطلقة، وهكذا فإنّ معنى المرض المسند إلى «فُعال» سيتحقّق بطرق مختلفة حسب بعض الخصائص المرجعية للجذع، فإذا كان المعنى المعبّر عنه متعلّقا بأحياء كانت الدلالة أقرب إلى معنى المرض. وإذا كان المعنى المعبّر عنه متعلّقا بأشياء، فإنّ الدلالة تكون بمعنى الفساد. أمّا صيغة «فعالة» فيغلب على دلالتها معنى الحرفة أو ما يتّصل بها كالوسيلة، أمّا ما دلّ منها على معنى الجذع فعادة ما يكون مرتبطا بمعنى المداومة والملازمة أو المهارة والتّفنن، وجميعها من خصائص الحرفة.

وهكذا يمكن أن تؤدّي الصيغة إلى تثبيت خصائص دلاليّة نموذجية مختلفة عن المجال الدّلالي الذي ينتمي إليه الأصل الجذعيّ. فإنّ الصيغة «فُعال» مثلا تُبرز بوضوح خاصية نموذجية مستقلّة عن المرجعية التي يحيل إليها الأصل الجذعيّ، بفضل شكلها الخاص الذي يظهر في «فُعال»، فإنّ الميزة التي تظهر في خصوصيتها الشكلية تبدو قابلة للانتقال إلى المشتقات من المفردات التي على وزنها (مثال : شُياخ). وهكذا يبدو أنّ الخصائص النّموذجية تتركّز في الصيغة التي تتدخّل في تحويل معنى الجذع.

3 - 4. معالجة المشتقات غير القائمة في الظاهر على علاقة وصليّة بين الشكل والدلالة :

نعثر في المعجم العربي على عدد من الأسماء على صيغة «فُعال» و«فعالة» لا يمكن الوصل فيها بين صيغة مشتقّة محتملة واسم أصلي هو الجذع مثل : قُماش وذُباب ؛ أو بشارة وكِياسة، والمشكل الذي يُطرح مع هذا الضرب من المفردات هو هل نعالجها بحسب قاعدة تكوين المفردات المشتقة أم نعتبر «فُعال» و«فعالة» في هذه الحالة ليستا صيغتين مشتقّتين بل أصليتين ؟ ومع أنّ هذا الصنف من الصيغ يخالف الصيغ الاشتقاقية الصرفية الأخرى فإنّه يُظهر خصيصتين مهمّتين هما :

(1) أنّ هذه الأسماء منتظمة شكليا كالأسماء المشتقة على صيغة «فُعال» و«فعالة» ؛

(2) أنّ تعريفها المعجميّ يقارَن في الغالب بدلالة المفردات المشتقة، وهي دلالة النموذج الأصلي الذي تعيّنه المشتقات وجذوعها.

ويكمن الحلّ إذن في الانتباه إلى الخصوصيات الدلالية الإضافية، وهي تمثّل جزءا

من التغييرات المنتظمة التي وصفتها البلاغة القديمة، إذن فإنّ الشّذوذ الظاهر ما هو إلاّ تعديلات دلالية ترجع إلى القواعد الجزئية، وعلى المتكلم أن يعرف على أي المفردات تنطبق(81). وهذا معناه أنّ المتكلّم مطالَب بمعرفة المفردة وبأن تكون له معلومات عامة حول ما تعنيه أيضا. وأيّ غياب جزئيّ أو كلّيّ لهذه المعلومات - غير اللغوية - يمكن أن يترتّب عليه في بعض الأحيان شذوذ بين الدلالة التي يستطيع المتكلّم أن يسندها إلى المفردات المشتقّة -انطلاقا من معارفه اللغوية - والدلالة التي لهذه المفردات في الاستعمال العام أو كما هي مثبتة في المعاجم. إنّ المتكلّم يستطيع أن يستنتج من خلال معرفته المعجمية معنى :

«قُماش» من الجذع الفعلي «قَمَشَ»؛

«ذُباب» من الجذع الفعلي «ذبّ»؛

«بِصارة» من الجذع الفعلي «بصر»؛

«كباسة» من الجذع الفعلي «كبس».

ولكن لكي يعرف في أيّ استعمال تُستخدم وإلى أيّ دلالة وُجّهت قُماش، وذُباب، وبِصارة، وكِباسة، يجب أن تكون له معلومات واقعيّة من خارج اللغة.

من هذا المنطلق فإنّ تعلّم المشتقّات كما هي مفهومة اجتماعيا ليس مخالفا لتعلّم المفردات غير المشتقة، وليس للصّرفي ما يقول في هذا الشأن، بل هو يعكف كالمتكلّم على تسجيل خصوصياتها الدلالية المتأتّية من خارج اللغة(82). كما أنّ انتقال المعنى الذي تنبئ به العلاقة الوصلية إلى المعنى المثبت في المعاجم يمكن أن يعالج بنفس الطريقة، فمادامت العلاقة الدلالية بين المفردة، التي تبدو غير مشتقة، والجذع الظاهر في البنية ثابتةً، نعالج المفردة على أنّها مشتقة؛ كالعلاقة بين «قَمَش» و«قُماش»، ففي حين لا توجد علاقة دلالية بين المفردتين في الظاهر، نرى أنّ بين الحقائق المعيّنة بـ«قَمَش» و«قُماش» علاقة تكشف عمّا نسميّه استعارة، فإنّه عند ظهور فكرة أو شيء أو حقيقة مّا لا يوجد في اللغة ما يصطلح به عليها، يكون بالامكان استعمال مصطلح قائم في اللّغة مع تغيير لدلالته العادية، وشرط هذا التحوّل الدلالي يتمثّل في التّشابه الذي يُظهره الشيء الجديد مع الشيء القديم

(81) إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ، ص ص 44-45.

(82) D. Corbin : Morphologie dérivationnelle. p.261.

المعروف. وهذا إذن هو المجاز[83]. وفيه تسمح النظرية الدلالية إذن بالربط بين (د1)، و(د2)، و(د3)، إلخ... التي تظهر مع نفس المشتقّ، ولتحليل ذلك لا تعتبر النظرية الوصلية هذه الدّلالات (د1، د2، د3، ...) مداخل مستقلة بل تعدّها مدخلا واحدا مشتملا على مُشتركات دلاليّة، أو مشتركات لفْظيّة (homonymes) مترابطة دلاليا. ففي المعجم الوسيط :

(1) القُماش هو :

د - 1 : ما يكون على وجه الأرض من فُتات الأشياء ؛

د - 2 : ومن النّاس : أرذلهم ؛

د - 3 : وقماش البيت : متاعه ؛

د - 4 : وكلّ ما يُنسج من الحرير والقطن وغيرهما (مو)[84].

(2) الذُّباب هو :

د - 1 : اسم يُطلق على كثير من الحشرات المجنّحة ؛

د - 2 : ومن النّاس : من كثر التّأذّي به ؛

د - 3 : وذُبابُ الأمْر : شرُّهُ ؛

د - 4 : وذُباب العين : إنسانها ؛

د - 5 : وذُباب السيّف : حدّ طرَفَيْه[85].

إنّ النّاظر إلى المعاني الأربعة لمفردة «قُماش» يرى أنّها ذات صلة عميقة بالدلالة الأصلية للجذع الفعلي «قمَش» قبل أن تتّصل بها صيغة «فُعال»، وهي الدلالة على الجمع، فيُقال : قمَشت الريحُ ما على وجه الأرض: جمعته[86]، لكنّها مرّت بتعديلات دلالية جزئية - كما سبق أنْ بيّنّا - حوّلتها من التعبير عن عملية الجمع إلى التعبير عمّا يُجمع: فـ(د1): الفُتات، و(د2): أرذل النّاس، و(د3): الأمتعة، و(د4): المنسوج، إنّما تلتقي في مفهوم الجمع بطرق مختلفة، غير أنّ هذا الانتقال حدث نتيجة تحويل مجازيّ، فنحن نعرف أنّه من الممكن في قواعد المجاز التّعبير عن المعنى بطرق غير مباشرة، وهنا نجد نوعين

(83) Ibid : p. 228

(84) المعجم الوسيط، ص 759.

(85) نفسه، ص 808.

(86) إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ، فصل : المركز والهامش في الدلالة، ص 100.

من نظام التّفكيك الدلالي :

(أ) تسمية الشيء بما كان عليه، كما في : (د1) و(د2)؛

(ب) تسمية الشيء بما يكون، كما في : (د3) و(د4).

فالعلاقات المجازية تسمح بتسمية الشيء بما كان عليه في طور من الأطوار التي انقضت ويُراد به طور سابق لحدوث الفعل، والعكس صحيح أيضا. أي تسمية الشيء بما يكون عليه وإرادة طور لاحق لحدوث الفعل. ففي الحالة (1) عيّن المجاز الشيء قبل جمعه أي وهو متناثر، وفي الحالة (2) عيّنه وقد جُمع أي أصبح متاعا.

ويمكن أن نعتمد نفس التّحليل عند معالجة مفردة «ذُباب». فرغم تباين دلالتها الأساسيّة (وهي «أنواع من الحشرات») والدلالة الوصليّة (وهي «المرض»). فإنّ ما يغلّب الدلالة الوصليّة للنّمط الصيغي «فُعال» ويجعلها ممكنةَ الدّلالةُ الأصليّة للجذر وما تولّد عنه من مشتقّات. فإنّ الجذع الفعلي «ذبّ» يمكن أن يأتي بمعنى: الشّحوب والذّبول والهزال، إذا تعلّق بالأحياء؛ والجفاف واليبس إذا تعلّق بالنّبات أو الأشياء. لذلك فإنّنا نجد من معاني «ذُباب» في المعجم: الأذى والشّرّ، وربّما كان ذلك سببا في تغليب هذه التّسمية الاتّفاقية لتعيين ضروب من الحشرات الضّارّة، وتنوسي معنى المرض وإن ظلّ قائما بطريقة غير مباشرة.

وهكذا فإنّ المفردة لا تحيل دائما على قسم مرجعيّ (Classe référentielle) واحد لكن يمكن أن تحيل إلى أقسام مرجعية مختلفة الخواصّ: فإنّ تعدّد المدلولات التي تُعطى لمدخل واحد يظهر بوضوح في مشتقات صيغة «فُعال»، في حين يبدو الجدول الصيغي لـ«فعالة» متمحّضا لدلالة واحدة هي الدلالة المحتملة للصيغة. وإذن فإنّ صيغة «فِعالة» أقل تعدّدًا أو تجزّؤًا دلاليًا ممّا لـ «فُعال» من دلالة، ومثال ذلك :

(1) كِباسة : وهي بمعنى «القنْو التّام من النخل بشماريخه وبُسره»(٢٤٦)، وهو من التّمر بمنزلة العُنقود من العنب، وهذا دليل على تخصيصه بالامتلاء والضّخامه، الواردتين في دلالات «كبس/كباسة». ورغم أنّ «كِباسة» تعلّقت هنا بمعنى اتّفاقي هو «العذق من التّمر» فإنّ ذلك لا يمنع من تأويلها دلاليا على معنى القوة والإحاطة والاختصاص بهما،

(٢٤٦) المعجم الوسيط، ص ٧٧٤

ولا شيء يمنع عندئذ من اتّخاذ «كباسة» للدّلالة على ملازمة الشيء والاختصاص به. وهو ما يقرّبها من معنى الحرفة القائمة على الاختصاص والمداومة أصلا ؛

(2) بِشارة : وهي ما يُعطاه المبشِّر، جمع بشائر؛ والبشائر أيْضًا هي الدّفوف، وبشائر الصّبح والزّرع أوائلهما[88]، وفي ذلك إشارة إلى تكرار الشيء وملازمته، وهي من المعاني المتّصلة بالدلالة العامة التي أطلقنا عليها على سبيل التّعميم «الحرفة وما اتّصل بها من المداومة والملازمة».

وبذلك نتبيّن أنّ الدّلالة الظّاهرة هي في الحقيقة نتيجة عوامل داخليّة لغويّة أو خارجيّة اجتماعية، لا يمكن الاطمئنان إليها إلاّ بالرّجوع إلى الدلالة الأساسية للجذع وما يتّصل به من مجازات أو اصطلاحات، فقد رأينا عند تحليل مفردة «قماش» أنّ الاستخدام الاجتماعي قد غلب (د+) بسبب عوامل التّطور الدّلالي وغلبة الحاجة الجديدة حضاريا، وذلك راجع إلى أنّ الاتّفاق بين طرفي المجاز يمثّل مجموعة خصائص موحية تُضاعف عدد الخصائص المتعارف عليها، بفضل ما للمجاز من مرجعية تخييلية، بينما لا تملك الصيغة نفس القوة الحيوية.

ونتيجة لذلك يمكن أن نستنتج أنّ عناصر الدلالة التي يعيّنها الجذع وعناصر الدلالة التي يعيّنها المشتق على صيغة ما، يُفسّر بخضوع المفردة في مستوى مّا لقواعد دلالية محض (أي مجازية). وهذا يمكّن في الحقيقة من نظْمنة الدلالات الشاذّة لبعض المشتقات - مثل : خُثار، ونُهات، وخِزامة، وحكاية - أي تحليلها مجازيا.

ويُظهر الاستعمال الحديث استخداما واسعا لهاتين الصيغتين على غرار اجتهادات مجمع القاهرة الذي سعى إلى تحديد «القوالب الاسمية» لدرس امكانات استخدامها القياسي، ويبدو أن القاعدة الوصليّة أكثر إنتاجا مع صيغة «فُعال» لصلتها بترجمة المصطلحات الطبيّة. فقد درس المجمع هذه الصيغة وأقرّ استخدامها للدّلالة على المرض[89]، بل إنّه اعتمدها لتوليد عدد من المصطلحات الطبيّة الحديثة، غير أنّ من هذه المصطلحات ما كان منسجما مع القاعدة الوصليّة دالاً على وجود علاقة تكامليّة بين شكل المفردة المولّدة على صيغة «فُعال» والدّلالة العامّة للجذع الذي اشتقّت منه، مثل : دُماع

(88) نفسه، ص 74.

(89) ينظر مجمع اللغة العربيّة : مجموعة القرارات العلمية، ص ص 118 - 119

(dacryorrhea) وهو إفراز الدّمع بغزارة[90]، وهُذاء (délire) وهو اضطراب عقليّ يتميّز بالخداع الحسيّ والهلوسة[91]، ودُواد (dermatomyiasis) وهو إصابة الجلد بيرقات الذّباب[92]؛ فإنّ هذه المصطلحات قد تولّدت من جذوع اسميّة ذات دلالة أصلية على المرض، لأنّها إذا ظهرت في الجسم ظهورا غير عاديّ دلّت فيه على خلل أو نقص وهي : الدّمع، والهذيان والدّود؛ ومنها مصطلحات لا تدلّ على علاقة وصليّة بين شكل المفردة ودلالة الجذع الذي اشتُقّت منه بل هي مطوّعة بالاتّفاق، اعتمادا على قياسية «فُعال» للدّلالة على المرض، ومثال ذلك : بُكار (dysphylaxia) وهو أرق مرضيّ في آخر الليل[93]، وبُشار (epidermodysplasia)، وهو نموّ معيب للبشرة[94]، وفُوال (Fabism)، وهو فقرُ دَمٍ تحلليّ حادّ ينشأ عن أكل الفول واستنشاق حبوب لقاحه[95]. إلخ، فإنّ هذه المصطلحات لم تنشأ فيها الدّلالة على المرض من الدّلالة الأصليّة الكامنة في الأصل الجذعيّ، بل إنّها ناشئة من الخصائص الدلاليـة للنّمط الصيغي، لأنّه لا علاقة دلاليّة بين الجذوع (بكرةٌ، بشرةٌ، فولٌ) والمرض إلاّ أن تكون العمليّة الدلالية قد تأسّست على تأويل اشتقاقيّ صرفيّ يعتبر ما جاء على «فُعال» دالاً على المرض، ويجب حينئذ البحث في العلاقة العميقة بين دلالة الجذع ودلالة النّمط الصيغي. أمّا صيغة «فعالة» فلم تكن لها نفس القيمة في المجال المصطلحي لأنّها أقرب إلى ألفاظ الحضارة العامة، ولهذا لم تظهر لها نفس الأهمية في حركة التعريب، وكان مجمع القاهرة قد أجاز ما يُستحدث من المفردات المصدرية على وزن «فعالة» إذا احتملت دلالتها معنى الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة[96]، مؤيّدا بذلك مبدأ القياس لوضع ألفاظ محدثة كالنّيابة: من فعل ناب: قام مقامه، ومنه ولّد اسم يطلق على هيئة قضائية حديثة تقوم بإقامة الدّعوى على المتّهم؛ وكالعمادة : من عمد البناء: أقامه بعماد ودعمه، ومنه ولّد اسم العمادة للتعبير عن منصب العميد في الجامعة ؛ وكالرّسامة: من فعل رسم: خطّ على الورق أشكالا، ومنه ولّد اسم الرّسامة للتعبير عن صناعة الرّسّام...

(90) مجمع اللّغة العربيّة : معجم المصطلحات الطبيّة، 3/2.
(91) نفسه، 14/2.
(92) نفسه، 24/2.
(93) نفسه، 85/2.
(94) نفسه، 145/2.
(95) نفسه، 191/2.
(96) مجموعة القرارات العلميّة، ص ص 113-114.

3 - 5. لقد أكّد هذا البحث أنّ وجود علاقة وصلية بين البنية والدّلالة ناتج عن تداخل الاشتغال الدّلالي (Le fonctionnement sémantique) مع قواعد اشتقاق المفردة في العربيّة، حسب اختيار صرفي معيّن، فمن ناحية نرى المفردة غير خارجة عن نظام «صيغي» دقيق يمثّل إطارا عاما لمجال استعمالها، ومن ناحية ثانية يتحكّم جذع المفردة الحامل لدلالتها العميقة في توحيد معناها، وهذا معناه أنّ بناء النّظام الصرفي العربي قائم على ميزان صارم ودقيق للصيغ المشتقة بمعانيها الخاصة لتعين الإحساس اللغوي على تطبيق مبدإ القياس، وهذا دليل على تأسّس النظام الصرفي العربي على درجة من التّنظيم النّموذجيّ قائم على الصيغة التي تساعد على توجيه المعنى، وهو ما يؤكّد قدرة أنماطها الصيغيّة على أداء دور دلالي إضافة إلى دورها الشكلي.

والبحث قد دلّ فعلا على أنّ هناك صيغا مُقيّسة ذات قيمة دلالية خاصّة مؤثرة في المفردات التي تصاغ عليها. ويوحي ذلك بأنّ الصيغ الصرفية المختلفة يمكن أن تتّحد مع النّموذج الاشتقاقي الذي تحدّده الهوية الدلالية الجوهرية. وقد رأينا أثناء دراسة النمطيْن الصيغيّين اللذين قدمنا أن كلاً منهما دالّ على قاعدة من قواعد تكوين المفردات وأنه محدّد للمعْنى الجوهري الممكن المشترك بين كلّ المفردات المكوّنة بنفس القاعدة التوليدية.

وقد مكّن ذلك من وضع الاستخدامات الصرفية الممكنة داخل كلّ صيغة في جدول مرتبط بقواعد اشتقاق المفردات، لربطها بالمعنى الخاص بذلك الاستخدام الصرفي. وهكذا تمثّل الصيغة الصرفية في العربية مكوّنا أساسيا لاستكمال دلالة المفردة، كما تساعد أيضا على تحديد الانتماء المقولي، وهذه ميزة من ميزات العربية أيضا، ولا يستثنى من هذا إلاّ مقولة الأداة وهي مقولة تضمّ العناصر اللغوية غير الخاضعة للاشتقاق كالحروف.

غير أنّنا لاحظنا أنّ الدّلالة الواحدة يمكن أن تتّحد بصيغ مختلفة، فإنّ تكامل الشكل والمحتوى (أي قواعد الاشتقاق وقواعد الدلالة) لا يمنع المفردة من أن تتوسّع دلاليا فيختلّ نتيجة ذلك التنظيم الحاصل باقتران الصيغ بدلالات تختصّ بها، ولا يعني ذلك عدم وجود قاعدة صارمة في دلالة المبنى على المعنى، فإن ما يبدو شذوذا في الظاهر، رأينا أنّه يمكن أن يؤول إلى الانتظام عن طريق التحليل التّجريدي للبنية والنظر العميق للدلالة، فإنّ دلالة المفردة المشتقة قائمة على بنية معقّدة تتدخّل فيها عوامل لغوية ومرجعية

عامة، ونعني بالعوامل اللغوية العوامل الاشتقاقية، وبالعوامل المرجعية المعاني الحقيقية والمجازية التي تحدث بتطبيق قواعد دلالية يمكن أن تتصل بمعنى الجذع. وهو المعنى السابق لحصول الصيغة المدروسة. فإنّ قراءة متأنّية لبعض هذه النماذج على صيغة «فُعال» أو «فعالة» تغني الباحث عن المقاربات السطحية وتوجّهه إلى الاهتمام بالقواعد التي تسيّر العملية الاشتقاقية، فكلّ مشتقّ ينتمي إلى قسم مرجعيّ (classe référentielle)، ولهذا القسم المرجعي عدد من الخصائص النّموذجية تجعله منصهرا في القسم المرجعي الذي يعيّنه الجذع ومحمّلا تبعا لذلك بدلالات محتملة.

وإذا كان للمفردة مرجع من خارج اللغة يسمح بإمكان التعبير عن نفس المعنى بأشكال مختلفة حسب المجالات مؤديّة إلى تباين خواصّها، فإنّ الاستعمالات المتنافسة دلاليا يعسر أن تنطبق على نفس الصيغة، وذلك نتيجة قيُود لغوية تمنع الجذع من الائتلاف في صيغ معيّنة. فإنّ الأصل في نسبة معنى معيّن إلى صيغة معيّنة هو كما حدّه سيبويه تقارب معاني عدد من الأمثلة في بناء معيّن بقوله: «والعرب ممّا يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد» (97).

4 - الخاتمة :

درسنا انطلاقا من «النّظرية الوصلية» (la théorie associative) دور«الأنماط الصيغيّة» في إقامة صلة دلاليّة بين شكل المفردة ومحتواها، فقد بيّنا أنّ للصيّغة دورا في تحديد دلالة المفردة عندما تحوّر الخصائص النّموذجيّة للجذع، لأنّ دورها قائم على إبراز خصيصة نموذجيّة معيّنة، وهذا معناه أنّ كلّ بنية صرفيّة يظهر معها بالضرورة تأويل دلاليّ مركّب من المكوّنين الشّكلي والدلالي معا، وهو ما يُعرف في الدّراسات العربية القديمة بـ«دلالة المبني على المعنى»، وقد أدرجناه في علم المعجم في ما يسمّى بـ«العلاقات الائتلافيّة» (relations de ressemblance)،وهي «علاقات شكليّة دلاليّة» - وهي في جوهرها صرفيّة دلاليّة (morphosémantiques) - يهدف تطبيقها على العربية إلى إثبات دورها في نظْمنة (systématisation) بنية المعجم العربي.

(97) سيبويه : الكتاب، 12/4.

وقد دعانا ذلك إلى إعادة تنظيم المعاني المثبتة في المعجم اعتمادا على مدوّنة قائمة على نمطين صيغيين هما «فُعال» و«فعالة»، فانتهينا إلى أنّ البنية الصرفية المقيّدة بصيغ نموذجية معيّنة والمحمّلة بمعان معجمية، خاضعة في العربية لتنظيم شكليّ ودلاليّ، بحكم صيغها النّموذجية، وهو ما يؤدّي إلى ضرب من التّرابط بين النّظامين الصرفي والدلالي يجعل المفردة قادرة على الإخبار في ذاتها بمعان أوّلية. فتكون بذلك للوحدة المعجمية قيمتان أساسيتان تتمثّل الأولى في قدرتها على تحديد المعنى، وذلك يُؤكّد خاصيتها في التّفرّد والاستقلال بشكل يسمح بدرسها من خارج السّياق. ويعطي بذلك للمعجم قدرة منهجية تفتح الطريق أمام دراسة مظاهر انتظامه التي تكشف عن خصائص النظرية المعجمية القائمة على نظرية المفردات نفسها؛ وتتمثّل الثانية في الحاجة إلى التوسّع في استخدام الأنماط الصيغية النّموذجية المعلومة بالاعتماد على القياس. فإنّ المفردات التي عالجناها في المعجم تشتمل على نماذج مستعملة فعلا في الرّصيد الأصليّ، ومرتبطة بصيغ تجعلها حاملة لمعان أساسيّة مشتركة، فهي إذن تطبيق للقاعدة الوصلية بين شكل المفردة ومحتواها؛ وعلى نماذج مولّدة بالاتّفاق، بما أنّ للنّمط الصيغيّ مقدرة توليدية تظهر في إنجاز دور دلالي معجمي يتحقّق في واقع المفردة بطرق بناء الصيغ المختلفة ذات الأدوار الدلالية المستقلّة عن السّياق، فهي إذن حادثة في اللغة نتيجة استخدام مبدإ القياس. وأهمّ هذه النّماذج القياسية التي حلّلنا ما ولّده مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقد حاول أن يجعل من «فُعال» نمطا صيغيّا دالاً على المرض وما يتّعلق به، ومن «فعالة» نمطا صيغيّا دالاً على الحرفة وما يتّصل بها، وما يولّد بالاتّفاق هو في الحقيقة رصيد اللغة الكامن (le potentiel)، وهو رصيد له حيثياته العلميّة التي تسمح بظهوره انطلاقا من نظام اللّغة الدّاخلي. فإذا كانت اللغات الأوروبيّة مثلا، تعتمد في ظهور هذا الرّصيد الكامن على نظام السّوابق واللّواحق، فإنّ في العربية بنية داخليّة مرتبطة بالنّمط الصّيغيّ، وتقبل المفردات ذات الصيغ الاشتقاقية في العربية التطوّر والتحوّل داخل أنماط صيغية محدّدة المعاني، وهو ما يمكّن من وضع ضوابط قياسية في إطار القواعد التي ثبت وجودها في أبنية المفردات، لتكوين الأسماء والصّفات التي لم تذكرها المعجمات العربية ويتطلب التقدّم العلمي إيجادها للدلالة على المفاهيم بدقة، وإقامة قواعد دلالية تسمح بوصف المفردات المشتقة وتصنيفها بحسب

علاقاتها الشكلية الدلالية. وبذلك يمكن تكملة مفردات المواد اللغوية في ضوء عدد من القواعد القياسية، اعتمادا خاصة على العلاقة المنتظمة (régularisée) بين الصيغة والدلالة.

وإذا كانت معالجتنا للمفردات المقترحة قد أثبتت أنّ للنمط الصّيغي مقدرة دلالية خاصّة به، تظهر خاصّة في انصهار القسم المرجعي (La classe référentielle) الذي يعيّنه المشتقّ في القسم المرجعيّ الذي يمثّله الجذع، وأنّها بإمكانها أن تُلحق أو تُسبق بعمليات اشتقاق دلالية محض (opération de dérivation sémantique)(98)، فإنّ ذلك يساعد على تحديد دلالة عامة موحّدة لكلّ المشتقّات الواردة في مدوّنتنا، ويكشف عن إمكانية توحّد الأنماط الصيغيّة في جداول مبنّيّنة (structurés)، أي إنّ من الممكن اعتماد الأنماط الصيغية لتوزيع المشتقات بحسبها توزيعا جدوليّا يُحدّد بخاصية العلاقة الدلالية العميقة، فكلّ ما كان على وزن «فُعال» أو «فعالة» من الأسماء يمكن جدولته في نمط صيغيّ يؤدّي إلى تولّد حقل شكليّ تدلّ أشكال الدّوالّ المدرجة فيه على معاني المداليل المرتبطة بها : (كدلالة «فُعال» على المرض وما شابهه؛ و«فعالة» على الحرفة وما اتّصل بها) وهو ما يؤكّد ارتباط شكل المفردة بمرجعيّة من خارج اللغة، ويسمح للمحدثين بتقييس الصّيغ لأنّ الاصطلاح اتّفاق.

إنّ هذه «النظرية الوصلية» التي تبدو - من زاوية وصفية - أكثر جدّية من تلك النظريات التي تعتبر المشتقات مجرّد فروع لجذعها الظّاهر، قد أُخضعت في هذا البحث لصعوبات شكليّة ودلالية واعتمد في تحليلها وتطبيقها على نماذج تمثيل دقيقة لمعرفة قدرتها على حلّ الاشكالات التي تعترضها، وهي وإن سمحت بالظّهور المنتظم لقواعد اشتقاقية ودلالية تؤكّد «الانفجار الدلالي» الظاهر في المفردات التي طوّرت دلالاتها، فإنّها تظلّ إسهاما يحتاج إلى مزيد من الإضافة والتّعديل.

(98) G. Dal : Hyponymie et prototype. p.234.

المـــدوّنـــــة

اعتمدنا في جمع هذه المدوّنة على استقراء لصيغتي «فُعال» و«فِعالة» في معجمين من مرحلتين مختلفتين. هما : (ا) المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ورمزنا إليه بحرف (و) كما اعتمدنا رموزه التي استخدمها للإشارة إلى المولّدات الحديثة ويهمّنا منها نوعان هما : (مو) للمولّد بعد عصر الاحتجاج، و(مج) للفظ الذي أقره المجمع نفسه، و(ب) القاموس المحيط للفيروزابادي ورمزنا إليه بحرف (ق)، وقد بيّنا في البحث سبب اختيارنا للمعجمين.

ونقدّم هذه المدوّنة مرتّبة ترتيبا ألفبائيّا. مع ذكر رقم الصفحة ورمز المعجم الذي أخذت منه. وقد صنّفنا الصيغتين حسب دلالاتهما الظّاهرة كما يلي:

1 - صيغة فُعال : (مرتّبة حسب الدلالات التالية) :

أ - دلالة المرض ؛

ب - دلالة البقيّة ؛

ج - دلالة الصّوت.

2 - صيغة فعالة : (مرتّبة حسب الدّلالات التالية) :

أ - دلالة الحِرفة ؛

ب - دلالة الوسيلة ؛

ج - دلالة الجذع.

1 - صيغة «فُعال» :

أ - دلالة المرض

1 - أُباء : عارض يجعل صاحبه يأبى الطعام والشراب (ق 1132، و4).
2 ـ أُجاج : ما لذع الفم بمرارته أو ملوحته (ق 104، و6).
3 ـ أُحاح : العطش، والغيظ وحزازة الغمّ (ق 193، و7).
4 - أُطام : انحباس البول انحباسا تامّا (و21).
5 - أُكال : الجرب، حكة (و24، ق865).
6 - أُلاق : الجنون (و24).
7 - أُوار : العطش (ق311، و32).
8 ـ أُوام : دوار الرأس وأن يضجّ العطشان (ق 972، و33).
9 - أُيام : داء يصيب الإبل (ق 972).
10 - بُحاح : غلظ الصوت وخشونته من داء (و40).
11 - بُصاق : الأخلاط التي تُفرزها مسالك التنفّس عند المرضى (ق781، و60).
12 - بُطاح : هذيان ينشأ عن الحمّى (ق 194، و61).
13 - بُظاء : لحمات متراكبات (ق1137).
14 - بُهار : الحمْل (و73).
15 - بُهاق : داء يذهب بلون الجلد فتظهر فيه بقع بيض (مج) (و74).
16 - بُوال : داء يكثر منه البوْل (ق872، و77).
17 - تُراز : القُعاص وموت الفجأة (ق454 و84).
18 - ثُؤاط : الزكام (ق594).
19 - ثُباتٌ : داء معجز عن الحركة (و93).
20 - ثُطاع : الزكام (ق637).
21 - ثُمال : السّمّ المنقع (ق876، و100).
22 - جُؤار : قيء وإسهال يأخذ الإنسان (ق325، و103).
23 - جُشام : الكابوس (ق979 و107).
24 - جُحاف : مشْي البطن عن تُخمة (ق710 و108).
25 - جُحال : السّمّ القاتل (ق977، و108).
26 - جُحام : داء يصيب الإنسان في عينه فترم (ق980، و109).
27 - جُذام : علّة تتآكل منها الأعضاء وتتساقط (ق980، و113).
28 - جُساد : وجع يأخذ في الجسد والبطن (ق247، و122).
29 - جُشار : سعال أو خشونة في الصّدر (و123).
30 - جُعام : داء يصيب الإبل يأخذها في بطونها ثمّ يعقبه سُلاح (ق982 و126).
31 - جُناب : التهاب في الغشاء المحيط بالرّئة (مج)، (و138).
32 - جُواد : العطش أو شدّته (ق249، و145).
33 - جُواز : العطش (ق456).
34 - جُواظ : الضجر وقلة الصّبر (ق625).
35 - جُواف : مرض إسهالي مجهول النّسب، يصيب الشيوخ عادة (مج) (و148).
36 - جُوال : مرض عصابي يتمثّل في مشي الإنسان أثناء النّوم (و148).
37 - حُباض : الضّعف (ق574، و152).
38 - حُباط : وجع البطن من الانتفاخ لكثرة الأكل (ق595، و152).
39 - حُتات : هزال يصيب الدابة

ويتغيّر معه لونها ويضمر لحمها ويتساقط شعرها (و+15)،
40 - حُجاف : مشْي البطن عند تخمة (ق719، و158)،
41 - حُصاص : الجرب (ق552)،
42 - حُضار : داء للإبل (ق340)،
43 - حُقال : داء في البطن (ق887، و188)،
44 - حُكاك : داء يُحكّ منه كالجرب (ق843، و190)،
45 - حُلاق : وجع في الحلق (ق788، و193)،
46 - حُماض : حالة تقلّ فيها قلويّة الدّم (و198)،
47 - حُماق : الجدري (ق789، و198)،
48 - حُمام : حمى جميع الدّواب (ق982 و200)،
49 - خُباط : الصّرع (ق597، و216)،
50 - خُراج : ما يخرج بالبدن من قروح (ق170، و224)،
51 - خُراع : جنون الناقة (ق140، و228).
52 - خُزاع : الموت (ق140، و232)،
53 - خُشام : داء يأخذ في الخيشوم فيفقده حاسة الشمّ (ق904، و230)،
54 - خُفات : الموت فجأة (ق139، و245)،
55 - خُفاع : داء يصيب الرّئة فتتشقّ منه (و240)،
56 - خُلاع : شبه الجنون (ق242، و250)،
57 - خُمار : من الخمر : ما يصيب شاربها من ألمها وصداعها (ق349، و255)،
58 - خُمال : داء يصيب مفاصل الإنسان وقوائم الحيوان يعرج منه (ق896، و257)،
59 - خُناس : مرض يصيب الزرع فلا يطول (و259)،
60 - خُناق : كلّ داء يُمنع معه نفوذ النّفس إلى الرّئة (ق703، و260).
61 - خُنان : داء يأخذ في الأنف، وهو نحو الزّكام (ق1070، و260)،
62 - دحاق : خروج الرّحم بعد الولادة (و273)،
63 - دُغام : وجع يأخذ في الحلق (ق999، و288)،
64 - دُكاع : سعال يصيب الخيل والإبل (ق644، و291)،
65 - دماع : ماء العين من علّة أو كبر (و 296)،
66 - دُوار : الدّوران يأخذ في الرّأس (ق355، و303)،
67 - دُوام : شبه الدّوار في الرّأس (ق1000، و305)،
68 - ذُباح : التهاب في الحلق مصحوب بورم (ق198، و309)،
69 - ذُراب : السّمّ (ق80، و310)،
70 - رُحاض : العرق إثر الحمّى (ق578)،
71 - رُحام : ولادة الشاة ونحوها دون أن يسقط سلاها (و 335)،
72 - رُداب : وجود غدّة ردوب في القولون (مج) (و 337)،
73 - رُداع : الوجع في الجسد كلّه ولطخ الدّم (ق649، و338)،
74 - رُطام : احتباس ما في بطن البعير ونحوه (و352)،
75 - رُعاش : الرّعدة تعتري الإنسان من داء يصيبه لا يسكن عنه (و354)،
76 - رُعاف : الدّم يخرج من الأنف (ق732، و354)،
77 - رُعام : داء يأخذ في الأنف فيسيل منه المخاط (ق1005، و355)،

78 - رُماع : وجع يعترض في ظهر الساقي، وداء في البطن (ق651، و373)،
79 - رُهاب: خوف مرضيّ من الوجود في مكان منعزل بين أربعة جدران (ومج)(و370)،
80 - زُحار : مرض يتميّز ببراز متقطع معظمه دم ومخاط (مج) (و390)،
81 - زُراق : زرقة تصيب اليدين (و392)،
82 - زُكام : التهاب حادّ بغشاء الأنف (ق1008، و 396)،
83 - سُؤاد : داء يأخذ النّاس والابل والغنم من شرب الماء المالح (ق250، و410)،
84 - سُباه : سكتة تأخذ الإنسان، وذهاب العقل هرما (ق1123، و415)،
85 - سُحاف: السلّ (ق736، و420)،
86 - سُداد : داء في الأنف (ق200، و423)،
87 - سُرار : داء للغنم والإنسان (ق263)،
88 - سُعار : الجنون (ق307، و430)،
89 - سُعاف : شقاق حول الظفر وتقشّر (و431)،
90 - سُعال : طرد الهواء بقوة وفجأة لإخراج المخاط (ق913، و431)،
91 -سُكات : داء يمنع من الكلام (ق141، و 438)،
92 - سُلاس : ذهاب العقل (ق495، و++)،
93 - سُلاق : بثر يخرج من أصل اللسان وتقشّر في أصول الأسنان (ق805، و+++)،
94 - سُلال : قرحة تحدث في الرئة (ق914، و445)،
95 - سُهار : السّهر من مرض أو همّ (و458)،
96 - سُهاف : العُطاش (ق741، و458)،
97 - سُهام : الضّمور والتّغيّر (و450)،
98 - سواد : وجع يأخذ الكبد من كثرة أكل التّمر (و461)،
99 - سُواس: داء في أعناق الخيل ييبّسها (ق406ن و462)،
100 - سواف : مرض يصيب الابل يشارف بها الهلاك (ق740، و464)،
101 - شُعاف : الجنون (ق742، و473)،
102 - شُغاف : مرض يصيب شغاف القلب (ق743، و480)،
103 - شُقاق : تشقق الجلد (و489)،
104 - شُكاء : التشقّق حول الأظافر (و490)،
105 - شُواظ : شدّة الغُلّة (ق627، و500)،
106 - شُياخ : الشيخوخة المبكرة تنشأ عن النموّ غير السويّ (مج) (502)،
107 - صُحار : عرق الخيل أو حمّاها (ق381)،
108 - صُداع : وجع الرأس (مج) (ق663، و510)،
109 - صُداف : بقع بيضاء غير منتظمة فيها تغلظ الظهارة وتتضخّم الحليمات (و510)،
110 - صُفار : دود البطن، وماء أصفر يجتمع في البطن (و516)،
111 - صُمات : السكوت وسرعة العطش (ق143، و522)،
112 - صُماح: الصُّنان (ق209، و522)،
113 - صُنان : الرّيح الكريهة، النّتن (ق1091، و526)،
114 - ضُناك : الزُكام (ق852 و545)،
115 - طُحال : داء يصيب الطحال

(و552)،
116 - طُشاش : داء كالزكام إذا استشر صاحبه : طشَ (ق557، و557)،
117 - ظُلاع : داء في قوائم الدّواب (ق671، و570)،
118 - ظُهار : وجع الظهر (ق391، و578)،
119 - عُتاه : الشّلل، مرض زهري في المخّ مصحوب بارتعاش (ق1125و و581)،
120 - عُصاب : اضطراب نفسيّ أو عقليّ (مج) (و603)،
121 - عطاسٌ : اندفاعُ الهواء من الأنف بعنف، لعارض (و608).
122 - عُطاش : داء يصيب الإنسان والحيوان يشرب الماء فلا يُروى (ق588، و608)،
123 - عُقاف : داء في قوائم الشاء (ق755، و610)،
124 - عُقَامٌ : داءٌ لا يُبرأ منه (و611).
125 - عُوار : العيْب (و636)،
126 - عُساس : داء يصيب الابل (ق505، و652)،
127 - عُمار : مرض يصيب القدم (و661)،
128 - عُمام : الزّكام (ق1031)،
129 - فُواق - فُواق : ما يأخذ المحتضر عند النّزع (ق828، و706)،
130 : فُقاس : داء في المفاصل (ق507)،
131 - قُحاب : فساد الجوف من داء (ق113، و716)،
132 - قُحاز : داء في الإبل أو سعال الغنم (ق468، و716)،
133 - قُحال : داء يصيب الغنم فتجفّ جلودها فتموت (ق943، و716)،
134 - قُداد : وجع في البطن (و718)،
135 - قُراع : مرض جلديّ مسعد يصحبه ظهور قشور فوق منابت الشعر فيسقط (و728)،
136 - قُعاث : داء في أنوف الغنم (ق100، و748)،
137 - قُعاد : داء يأخذ في أوراك الإبل فيميلها إلى الأرض (ق281، و748)،
138 - قُعاس: التواء في العنق يأخذ به إلى الخلف (ق510، و749)،
139 - قُعاص : داء في الصّدر (ق504، و749)،
140 - قُفاص : داء في الدّواب ييبّس قوائمها (ق504، و751)،
141 - قُفاع : داء في قوائم الشاة يعوّجها (ق679، و751)،
142 - قُلاب : داء يأخذ في القلب (ق118، و753)،
143 - قُلاح : صفرة أو خضرة تعلو الأسنان (ق215، و754)،
144 - قُلاع : مرض يصيب الحيوان فيسقط ميتا بلا علّة ظاهرة (ق680، و755)،
145 - قُماح : داء يعرض للحيوان فيمتنع من شرب الماء، وأشدّ البرد (ق216، و757)،
146 - قُنان : الصّنان، ريح الإبط (ق1105، و763)،
147 - قُوام : داء في قوائم الشاة (ق1039، و768)،
148 - قُياء : كثرة القيء (ق47، و769)،
149 - كُباد : مرض يصيب الكبد (ق284، و772)،
150 - كُبان : داء للإبل (ق1105)،
151 - كُتاف : وجع الكتف (ق763، و775)،
152 - كُدام: ورم يأخذ الإنسان في

بعض جسده (و780)،
153 - كُزاز : مرض قتّال يصيب المجروح إذا تلوثت جراحه (ق470، و780)،
154 - كُساح : داء يصيب الإبل (ق210، و780)،
155 - لُهاث : حرّ العطش في الجوف (ق101، و841)،
156 - لُهاد : الفُواق (ق287)،
157 - مراض : داء يقع في الثمرة فتهلك (ق587، و863)،
158 - مُضاض : وجع يصيب الإنسان في العين وغيرها ممّا يمض، والماء لا يطاق ملوحته (ق588، و887)،
159 - مُلاء : الزكام (ق50، و882)،
160 - مُلال: وجع الظهر (ق954، و887)،
161 - مُوات : الموت يقع في الدواب (ق148، و891)،
162 - نُجاء : الإسهال أو داء يورثه (و905)،
163 - نُحاب : السعال (و905)،
164 - نُحاز : داء يصيب الإبل في رئتها فتسعل سعالا شديدا (ق473، و906)،
165 - نُخاع : حبل عصبيّ متّصل بالدماغ يجري داخل العمود الفقري (مج) (و909)،
166 - نُعاس : فتور في الحواسّ والوسن من غير نوم (ق520، و93)،
167 - نُفاخ : الورم من داء (و938)،
168 - نُفاص : داء في الشاة تنفص بأبوالها أي تدفع حيث تموت (ق509، و941)،
169 - نُقاز : داء للماشية كالطاعون (ق474، و940)،
170 - نُكاث : بثر يخرج في أفواه الإبل (ق102، و951)،
171 - نُكاس : عود المرض بعد النقه (ق521)،
172 - نُكاف : التهاب معد بالغدة النكفية (مج) (ق772، و953)،
173 - نُوام : مرض يصيب الإنسان من عضة ذبابة فينام ولا يكاد يفيق وهو في الغالب مميت (ق1050، و965)،
174 - هُدام : الدُّوار يصيب الإنسان في البحر (ق1054، و977)،
175 - هُرار : داء كالورم بين جلد الإبل ولحمها (ق447، و981)،
176 - هزَالٌ : الغشاشة والنحافة (و985).
177 - هُقاع : غفلة تصيب الإنسان من همّ أو مرض (ق698، و989)،
178 - هُكاع : السعال والنوم بعد التعب (ق698، و990)،
179 - هُلاث : الإسترخاء يعتري الإنسان (ق163، و991)،
180 - هُلاس : السلال من الهزال (ق523، و991)،
181 - هُلاَعٌ : الجبن عند اللقاء (و991).
182 - هُناع : داء يصيب الإنسان في عنقه (و997)،
183 - هُوام : الهُيام (ق1057، و1000)،
184 - هُيام : داء يصيب الإبل فتهيم في الأرض لا ترعى (ق1057، و1005)،
185 - وُحاب : داء يأخذ الإبل (ق130)،
186 - يُداء : وجع اليد (ق1212، و1063).

ب - الدّلالة على البقيّة :

1 - بُراض : القليل (ق372، و50)،
2 - بُشار : من الناس : حثالتهم (ق316، و58)،
3 - تُفال : البُصاق (ق873، و80)،
4 - تُمام : أقلّ شيء والسهل التناول (ق79، و101)،
5 - جُشاء : القدر والزُّهاء (ق1142، و107)،
6 - جُدام : أصل السّعف (و111)،
7 - جُذاذ : المقطّع أو المكسّر (ق300، و112)،
8 - جُزاز : من كلّ شيء ما جُزّ منه (ق455، و120)،
9 - جُزاف : الشيء لا يعلم كيله أو وزنه (ق717، و121)،
10 - جُفاء : ما يقذفه القدر والسيل من الزّبد والغثاء ونحوهما (ق35، و128)،
11 - جُلاف : الطين (ق717، و130)،
12 - جُناح : ما يُتحمّل من الهمّ والأذى (139)،
13 - جُداد : قصارى الأمر ومنتهاه (ق250، و160)،
14 - حُساس : الجُذاذ من الشيء، والرّديء الخلق (ق484، و173)،
15 - حُساف : نفاية كلّ شيء (ق720، و173)،
16 - حُطاط : الرّائحة الخبيثة (ق596، و182)،
17 - حُطام : من كلّ شيء ما تحطّم (ق978، و183)،
18 - خُشار : من كلّ شيء فضلته (و219)،
19 - خُساس : خسيس تافه (و234)،
20 - خُشار : خُشار المائدة : ما يبقى عليها، ومن الناس تافههم (ق347، و235)،
21 - خُشاش : الرّديء (ق533، و235)،
22 - خُضام : ما يُقطع أو يُؤكل (و242)،
23 - خُلال : الرّطب يطلب بين سعف النّخل بعد جمعه (ق895، و253)،
24 - دُخان : ما يتصاعد من النار من دقائق الوقود غير المحترقة (ق1077، و276)،
25 - دُقاق : فُتات كلّ شيء (ق795، و291)،
26 - دُكاس : دُكاس الشحم والتّمر ما تراكب بعضه على بعض (ق491، و291)،
27 - دُراب : السّمّ (و310)،
28 - دُراق : خُرء الطائر (و311)،
29 - دُنان : المخاط يسيل من الأنف (ق1080، و316)،
30 - رُوال : روال : لعاب الدابة (ق907، و383)،
31 - رُتام : الرّفاتُ (ق1002، و327)،
32 - رُدام : الضّراط والذي لا خير فيه (ق1003، و339)،
33 - رُذال : الدّون، الخسيس وما انتقي جيّده (ق905، و340)،
34 - رُشاش : ما ترشش من السوائل (و 347)،
35 - رُضاب : فُتات المسك (ق84، و349)،
36 - رُضاض : الدُّقاق والفتات (ق578، و350)،
37 - رُضام : من النبت : القليل (ق1004، و351)،
38 - رُعاع : الغوغاء (و354)،
39 - رُعال : ما سال من الأنف (ق906، و355)،

40 - رُفات : الحُطام والفُتات من كلّ ما تكسّر واندقّ (ق140، و358)،
41 ـ رُفاض : ما تحطم من الشيء فتفرّق (و 360)،
42 - رُفاف : ما انتُحت من التبن (و361)،
43 - رُمام : الرّميم والبالي من كلّ شيء (ق1006، و374)،
44 - رُهاق : الزّهاء والمقدار (ق803، و378)،
45 - زُبال : ما تحمله النملة بفيها (ق908، و388)،
46 - زُهاء : المقدار والباطل (ق1161، و405)،
47 ـ سُقَاط : كل ما سقط من الشيء (و436)،
48 ـ سُلاَح : كل ما يخرج من البطن من فَضَلات (و441)،
49 ـ سُلاَف : السُّلاَفُ من كل شيءٍ خالصُهُ (و444)،
50 - سُواع : من الليل : الهدء أو الساعة (ق658، و463)،
51 - شُنان : الماء المتفرّق (ق1090، و497)،
52 - صُواح : طلع النّخل حين يجفّ فيتناثر (ق209، و528)،
53 - طُفال : الطين اليابس (ق923، و560)،
54 - عُجام : نوى كلّ شيء كالزّبيب والرمان والبلح (ق1024، و586)،
55 - عُراق : العظم أكل لحمه (ق817، و596)،
56 - عُرام : من الشجرة : قشرها، ومن القدر وسخها (ق1025، و597)،
57 - عُصار : ما يتحلب من الشيء إذا عصر (ق397، و604)،
58 - غُبار : ما دقّ من التراب أو الرماد (ق404، و643)،
59 - غُثاء : ما يحمله السيل من رغوة ومن فتات (ق1185، و645)،
60 - غُفاء : حُطام البُرّ وما تكسّر منه (ق1180، و657)،
61 - فُتات : ما تكسّر وتساقط (ق144، و671)،
62 ـ فُذَاذٌ : المتفرّقُ (و678)،
63 - فُضاض : ما تفرّق من الشيء عند الكسر (ق584، و692)،
64 - قُداف : الغَرفة من الماء (ق759، و719)،
65 - قُشار : جلد الحيّة إذا سلختَه (و736)،
66 - قُشاش : ما يلتقط من هنا وهناك (و736)،
67 ـ قُشام : ما يلقى من الطعام ممّا لا خير فيه (ق1037، و737)،
68 - قُضاع : غُبار الدّقيق (ق677، و742)،
69 - قُعال : الوبر النّاسل من البعير (ق944).
70 - قُماش : ما يكون على وجه الأرض من فُتات الأشياء (ق542، و759)،
71 - كُسار : ما تكسّر من الشيء (ق423، و787)،
72 - لُعاب : ما سال من الفم (ق124، و827)،
73 - لُعاع : الكلأ الخفيف (ق685)،
74 - لُعاق : ما بقي في فم الآكل من طعام لعقه (ق829، و828)،
75 - لُغام : زبد أفواه الإبل (ق1045، و830)،
76 ـ لُقَاطٌ : مَا يُلْقَطُ من السنابل (و834)،
77 - لُهاء : المقدار (ق1199، و843)،
78 - لُهاس : القليل من الطعام

(ق516، و842)،
79 - مُجاج : الرّيق وما تمجّه من فمك (و854)،
80 - مُحاش : المحترق (ق544، و855)،
81 - مُخاط : إفراز مائيّ من الأنف (ق618، و857)،
82 - مُشاش : العظم لا مُخَ فيه، والطبيعة (ق544، و871)،
83 - مُصاص : يبيس الثّداء (وهو نبات) (ق567، و873)،
84 - مُكاك : المخّ الممصوص (ق858، و881)،
85 - نُشار : ما تناثر من الشيء (و901)،
86 - نُحاس : ما سقط من شرر (ق519، و907)،
87 - نُساح : ما تحاتّ من التمر من قشره (ق222، و917)،
88 - نُهاد : زهاء (ق292، و957).

ج - الدّلالة على الصّوت :

1 - بُغام : صوت الظبية (ق975، و64)،
2 - بُكاء : رثاءُ الميّت (ق1138، و67)،
3 - ثُواج : صياح الغنم (ق166)،
4 - ثُغاء : صوت الغنم والظباء عند الولادة (ق1140، و97)،
5 - جُشاء : الصوت يخرج من الفم عند امتلاء المعدة (ق35، و123)،
6 - حُداء : الغناء للإبل (ق1146 و162)،
7 - خُوار : من صوت البقر والغنم والظّباء (ق350، و261)،
8 - خُواع : شبه النّخير أو الشّخير (ق643، و262)،
9 - دُعاء : النّداء (ق1155، و280)،
10 - رُعاق : الصوت الذي يُسمع من بطن الدابة عند الجري (ق798، و355)،
11 - رُغاء : صوت الإبل (ق1160، و358)،
12 - رُنّاء : الصوت (ق1161، و376)،
13 - زُحار : إخراج النّفَس أو الصوت بأنين (و390)،
14 - سُحال : الصوت يدور في صدر الحمار (ق912)،
15 - شُحاج : صوت البغل والغراب (ق178)،
16 - صُراخ : الصياح الشديد (ق232، و522)،
17 - صُباح : صوت الخيل ليس بالصّهيل ولا بالحمحمة (ق209، و533)،
18 - صُغاب : صوت تقلقل الجرذان (ق101)،
19 - ضُواع : صوت الضُّوَع (وهو طائر من طير الليل كالهامة) (ق669، و546)،
20 - طُحار : الزّحير يعلو فيه النّفس ويشتدّ (ق388، و551)،
21 - عُطاس : صوت العطس (ق502، و608)،
22 - عُواء : صوت الكلب (ق1184، و638)،
23 - عُواق : الصوت يخرج من بطن الدابة إذا مشت (ق822، و637)،
24 - قُشاش : صوت جلد الحيّة تحكّ بعضها ببعض (ق542)،
25 - قُشاع : صوت الضبع الأنثى (ق676)،
26 ـ مُواءٌ : صوت القطّ (و890)،

27 - نُباح : النّباح : صوت الكلب (ق188، و890)،
28 - نُحاب : السعال (و905)،
29 : نُجاخ : صوت السّاعل إذا غلظ (ق237، و902)،
30 - نُحاط : تردد البكاء في الصدر من غير أن يظهر (ق620)،
31 - نُداء : الصوت (ق+120)،
32 - نُزاب : صوت الظبي (ق126)،
33 - نُعساء : صوت السّنور (ق1205)،
34 - نُهات : الصوت من الصّدر عند المشقّة (ق149، و957)،
35 - نُواح : سجْع الحمامة (و901)،
36 - هُتاف : الصوت العالي يرفع تمجيدا أو استنكارا (ق775، و971)،
37 - وُعاق : صوت يسمع من بطن الدابة إذا مشت (ق830، و1044)،
38 - يُعار : صوت الغنم أو المعزى، أو الشديد من أصوات الشاء (ق451، و1065).

2 - صيغة «فِعالة»

أ - الدلالة على الحرفة

1 - الإمامة : رياسة المسلمين، منصب الإمام (ق272، و27)،
2 - الإيالة : السياسة، أيل : حذق مصلحة الإبل (ق866)، وقطعة من أرض الدولة يملكها وال من قبل السلطان (و33)،
3 - البحارة : مهنة البحّار (و40)،
4 - البَزازة : حرفة البزّاز (ق453، و54)،
5 - التّبانة : حرفة التّبّان (و82)،
6 - التّجارة : حرفة التّاجر (ق321، و82)،
7 - التّراسة : صناعة الأتراس (ق481، و84)،
8 ـ الجبَارَة : حرفة المجبّر (و105)،
9 - الجراحة : صنعة الجرّاح (ق196، و115)،
10 - الجرارة : حرفة الجرّار (و116)،
11 - الجزارة : حرفة الجزار (ق329، و116)،
12 - الجعالة : ما يجعل على العمل من أجر (و120)،
13 - الحجابة : حرفة الحاجب (ق68، و150)،
14 - الحجامة : حرفة الحجّام (ق984، و158)،
15 - الحدادة : صناعة الحدّاد وحرفته (و160)،
16 - الحراثة : حرفة الحرّاث (و164)،
17 ـ الحفَارَةُ : صنعة الحفّار (و184)،
18 - الحكاية : ما يُحكى ويُقصّ، واللهجَة (ق1184، و190)،
19 - الحلاجة : حرفة الحلاج (ق168، و191)،
20 - الحلاقة : حرفة الحلاق (و193)،
21 ـ الحمَالة : حرفة الحمّال (و190)،
22 ـ الحنَاطةُ : حرفة بائع الحنطة (و202)،
23 - الحياكة : صنعة الحائك (مج) (ق844، و208)،
24 ـ الخبَازَةُ : حرفة الخبّاز (و215)،
25 - الختانة : صناعة الخاتِن (ق1075، و218)،
26 ـ الخرَازَةُ : حرفة الخرّاز (و226)،
27 - الخراصة : إصلاح الحليّ (ق554)،

28 - الخراطة : حرفة الخرّاط (خرط العود : قشره) (ق508، و227)،
29 - الخزانة : حرفة الخازن (و238)،
30 - الخفارة : حرفة الخفير (و240)،
31 - الخلافة : الإمارة والإمامة (ق727، و251)،
32 - الخياصة : حرفة الخوّاص (و262)،
33 - الخياطة : حرفة الخيّاط (ق600، و265)،
34 - الدباغة : حرفة الدبّاغ (و270)،
35 - الدلالة : اسم لعمل الدلّال (ق900، و294)،
36 - الدنانة : صناعة الدنّان (و299)،
37 - الربّابة : حرفة الربّاب للصدوع (و319)،
38 - الرسامة : (مج) صناعة الرسام (و345)،
39 - الرعاية : حرفة الراعي (و356)،
40 - الرفادة : ما كانت قريش تخرجه في الجاهلية من أموالها تشتري به طعاما وشرابا لفقراء الحجاج (ق257، و359)،
41 - الرقابة : عمل من يراقب الكتب أو الصحف قبل نشرها (محدثة)، (و 363).
42 - الرماحة : صمعة الرمّاح (ق200، و371)،
43 - الرماية : حرفة الرامي (و375)،
44 - الرياضة : تهذيب الأخلاق النفسية وتهذيب البدن بالحركات (و382)،
45 - الزجاجة : صناعة الزجّاج (و389)،
46 - الزراعة : حرفة الزارع (و392)،
47 - الزمارة : الغناء في القصب (ق361)،
48 - السباحة : رياضة بدنية بالعوم (ق202، و12)،
49 - السباكة : حرفة السبّاك (و415)،
50 - السراجة : حرفة السراج (ق170، و425)،
51 - السفارة : عمل السفير (مج) (و433)،
52 - السفانة : صناعة السفن (ق1086، و434)،
53 - السقاية : حرفة السقّاء (ق1166، و437)،
54 - السلاخة حرفة السلّاخ (و442)،
55 - السياسة : تولّي سياسة الناس وقيادتهم (و402)،
56 - الشواية : حرفة الشواء (و502)،
57 - الصباغة : حرفة الصباغ (و500)،
58 - الصحافة : مهنة من يجمع الأخبار وينشرها في جريدة (و508)،
59 - الصرافة : مهنة الصرّاف (و513)،
60 - الصناعة : حرفة الصانع (ق665، و525)،
61 - الصياغة : عمل الحليّ من فضة وذهب (ق707، و529)،
62 - الطبابة : حرفة الطبيب (و549)،
63 - الطباخة : حرفة الطباخ (ق232، و549)،
64 - الطباعة : حرفة نقل النسخ المتعدّدة من الكتابة أو الصور بالآلات (و550)،
65 - الطبالة : حرفة الطبال (ق923، و551)،
66 - الطحانة : حرفة الطحان (ق1093، و552)،
67 - الطرازة : حرفة الطرّاز (و554)،
68 - الطساسة : حرفة الطسّاس (و557)،
69 - الطهارة : حرفة من يطهّر الأولاد (و568)،

70 - الطّهاية : حرفة الطاهي (و569)،
71 - الطّيانة : حرفة الطيان (و574)،
72 - العرافة : حرفة العرّاف (و595)،
73 ـ العطارة : حرفة العطّار (و607)،
74 ـ العمادة : منصب العميد في الجامعة (مج)، (و620)،
75 ـ العمالة : حرفة العامل (و 628)،
76 - الغياصة : النّزول تحت الماء (ق506)، وحرفة الغواص (و666)،
77 ـ الفحامة : حرفة الفحّام (و670)،
78 - الفخارة : صنعة الفخّار (و677)،
79 - الفراسة : المهارة في تعرّف بواطنَ الأمور (و681)،
80 - الفراشة : حرفة الفرّاش (و682)،
81 ـ الفلاحة : القيام بشؤون الأرض الزراعيّة (و700)،
82 - القبالة : حرفة القابلة (و701)،
83 - القبانة : حرفة القبّاني (و713)،
84 - القداحة : صناعة الأقداح (ق214، و717)،
85 - القسامة : صنعة القسّام (و735)،
86 - القصارة : حرفة القصّار (و739)،
87 ـ القفاصة : حرفةُ القفّاص (و751)،
88 - القلافة : حرفة من يخرز ألواح السّفن ويجعل في خللها القار (و756)،
89 ـ القوامة : ولاية الأمر (و768)
90 ـ القيافة : حرفة القائف (و 706)،
91 - الكتابة : صناعة الكاتب (و775)،
92 - الكهانة : حرفة الكاهن (ق1107، و803)،
93 - الكياسة : تمكّن النفوس من استنباط ماهو أنفع (ق815، و807)،
94 - الكيالة : حرفة الكيّال (و808)،
95 ـ اللّئالة : حرفةُ بائع اللؤلؤ (و810)،
96 ـ اللحامة : حرفة اللحّام (و819)،
97 - المشاطة : حرفة الماشطة (ق619، و871)،
98 - المطالة : حرفة المطّال (سبك الحديد) (ق953، و876)،
99 ـ الملاحة : حرفة الملاّح (و883)،
100 ـ النباشة : حرفة نبْش القبور (و897)،
101 ـ النبّالة : حرفة صانع النبّال (و898)،
102 - النّجادة: حرفة المنجد (و903)،
103 - النجارة : حرفة النجّار (و903)،
104 - النّحاتة : حرفة النحّات (و906)،
105 - النّحالة : تربية النحل (و907)،
106 - النّخاسة : بيع الدوابّ والرّقيق (ق519، و909)،
107 - النّدافة : صنعة النّدّاف (و911)،
108 - النّساجة : حرفة النسّاج (ق189، و917)،
109 - النّشارة : حرفة النشّار (و921)،
110 - النّظارة : حرفة النّاظر (و932)،
111 ـ النّعالة : حرفة النعّال (و935)،
112 - النّقابة : جماعة مختارون لرعاية شؤون طائفة من الطوائف (و943)،
113 - النّقارة : حرفة النّقّار (و945)،
114 - النّقاشة : حرفة النّقاش (ق546، و946)،

115 ـ النَّقَاضَةَ : حرْفة النقّاض (و947)،
116 - النِّيابة : (محدثة) هيئة قضائية تقوم برقامة الدعوى (و961)،
117 - الوراقة : حرفة الورّاق (ق835، و1026)،
118 - الوزارة : حال الوزير ومنصبه (ق443، و1028)،
119 - الوزانة : حرفة الوزّان (و1030)،
120 - الوصاية : الولاية على القاصر (ق1208، و1038)،
121 - الوفاهة : عمل الوافه (الوافه : قيّم البيع) (ق1131، و1047)،
122 ـ الوكالة : عمل الوكيل (و1055)،
123 - الولاية : الخطّة والإمارة (ق1209، و1058)،
124 ـ الوهَافَة : عمل سَادن الكنيسة (و1060).

ب - الدلالة على الوسيلة :

1 - الإبالة : الحزمة من الأعواد ونحوها (و3)،
2 - الإداوة : إناء صغير يحمل فيه الماء (ق1133، و10)،
3 - الإهالة : كلّ ما يؤتدم به كالشحم والزيت (ق867)،
4 - البضاعة : ما يتّجر به (و60)،
5 - البطاقة : الرّقعة الصغيرة (ق781، و61)،
6 - الجناوة : شيء من جلد ونحوه توضَع عليه القدر (و104)،
7 - الجواءة : ما توضع عليه القدر (ق1145)،
8 - الحبالة : المصيدة (ق883، و153)،
9 ـ الحمارة : خشبة في مقدم الرحل يقبض عليها الراكب (و190)،
10 - الحمالة : علاقة السيف وغيره (و199)،
11 - الحياصة : حزام الدابة (ق553، و207)،
12 - الخزامة : حلقة من الشعر توضع في ثقب أنف البعير يشدّ بها الزمام (ق993، و233)،
13 - الخشاشة : العود الذي يُجعل في أنف البعير (و235)،
14 - الخلالة : آلة تشبك الأوراق بعضها ببعض (و254)،
15 - الخناقة : حبالة تأخذ بالعنق (و260)،
16 - الرِّبابة : الخيط تُشدّ به السّهام (و321)،
17 ـ الرّجازة : ما يُزَيَّنُ به الهودج من صوف ونحوه (و330)،
18 ـ السّدادة : ما سُدَّدْت به (و422)،
19 ـ الصمادة : سداد القارورة (و523)،
20 - الطّهارة : ما يفرش على الحشيّة ليُنام عليه (و576)،
21 - العصابة : العمامة، وهنة تلتفّ على القتادة لا تنزَع عنها إلاّ بجهد (ق107، و603)،
22 - العضادة : الذّراع المتحركة للآلات التي تستعمل في قياس مسافات الزّاوية (و606)،
23 - العلاقة : ما يعلّق به السيف ونحوه (و622)،
24 - الغرارة : وعاء من الخيش ونحوه يوضع فيه القمح (و648)،
25 - الغطاية : ما تغطّت به المرأة من حشوَ الثياب كالغلالة (ق1186، و656)،
26 - الغفارة : خرقة تلبسها المرأة

فتغطي رأسها (و650)،
27 - الغلالة : المسمار الذي يجمع بين رأسي الحلقة (ق980)،
28 - الغمامة : ما يغطى به عينا الثور ونحوه وهو يدور حتى لا يلحقه الدوار (ق1031، و603)،
29 - الفدامة : ما يوضع على الفم سداداً له (و677)،
30 - القلاعة : صُدير يلبسه الرجل على صدره (ق688)،
31 - الكمادة : خرقة تسخن وتوضع على الورم (و801)،
32 - الكمامة : ما يجعل على أنف الحمار لئلاّ يؤذيه الذباب، وعاء الطلع، وغطاء النّور (ق1047، و799)،
33 - الكنانة : جعبة صغيرة من أدم للنبل (و801)،
34 - الكوارة : بيت يتخذ للنحل من قضبان، تعسل فيه (و 823)،
35 - اللّواية : عصا تكون على فم العكم (ق1199)،
36 - الهراوة : العصا الفخمة (ق1210، 983)،
37 - الوقاية : ما يُوقى به الشيء (و1052).

ج - دلالة الجذع :

1 - البشارة : ما بشر من الأديم وغيره (و58)،
2 - التّمامة : تمامة الشيء : تتمّته (و89)،
2 - الحثاثة : الحرّ والخشونة يجدهما الانسان في عينيه(و155)،
4 - الحذاقة : لبتعلّم والمهارة (ق786)،
5 - الحكاية : اللهجة (و190)،
6 - الحناية : الانحناء (الناقة الحنواء: الحدباء) (ق1149)،
7 - الذّمامة : الذّمام : الحياء والإشفاق (و315)،
8 - العظارة: الامتلاء من الشراب (و609)،
9 - العناية : تدبير الله للأشياء (مج)(و633)،
10 - القيامة : يوم بعث الخلائق للحساب (و768)،
11 - الكباسة : القنو التام من النخل (و772)،
12 - اللّياغة : عدم وضوح الكلام (ق708)،
13 - النّقاسة : العيب والسخرية (ق520، و940)،

الحبيب النّصراوي
كليّة الآداب بالقيروان جامعة الوسط

1- قائمة المراجع العربية :

ابن جنّي (أبو الفتح عثمان) : الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، ط2، القاهرة، 1956، (3أجزاء).

ابن فارس (أبو الحسن أحمد): الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت 1964.

ابن مراد (إبراهيم) : مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.

ـــ مقدّمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.

ابن منظور (أبو الفضل جمال الدّين) : لسان العرب، دار صادر بيروت، 1990 (15جزءا).

أبو حيّان (الأندلسي) : ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النّمّاس، مطبعة النّسر الذّهبي، القاهرة، 1984-1989 (3 أجزاء).

أنيس (إبراهيم) : دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1972.

حجازي (محمود فهمي) : الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، الفجالة مصر 1995.

حسان (تمام) : اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (د.ت).

ـــ مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء 1986.

حلمي (خليل) : الكلمة، دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة، ط2، الإسكندرية، 1993.

الحوفي (أحمد) : وزن فُعالة الدّال على نفاية الأشياء ومتناثراتها وبقاياها، محاضر جلسات المجمع والمؤتمر في الدورة السادسة والأربعين، القاهرة، 1984.

رمسيس (جرجس) : النّسب بالألف والنّون، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 11 (1959)، ص ص181-198.

سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار سحنون للنشر، 1990 (4 أجزاء + جزء للفهارس).

شاهين (عبد الصّبور) : المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت 1980.

شحاته (محمد عبد الوهاب) : المصدر الصناعي في العربية، دراسة صرفية دلالية من خلال مؤلفات الكندي، الفارابي، ابن سينا، القاهرة (دت).

الصّوفي (عبد اللطيف) : اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، دمشق، 1986.

طلب (علي أحمد) : صيغة فعيل واستخداماتها في القرآن الكريم، مطبعة الأمانة، مصر 1987.

عبد العزيز (محمد حسن) : الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة 1992.
الفيروزابادي : (مجد الدين محمد بن يعقوب) : القاموس المحيط، نشرة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.
مجمع اللغة العربية بالقاهرة : مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، من 1934 إلى 1984، القاهرة 1984.
ـــ المعجم الوسيط، ط.2، دار أمواج، بيروت 1987.
ـــ معجم المصطلحات الطبيّة، ج2، القاهرة 1990.

2- قائمة المراجع الأعجمية :

Anderson, (S.) : Morphological change, in: Frederick Newmeyer (ed.) : Linguistics : The Cambridge Survey. Cambridge University Press, Cambridge 1988 (4 vols), Vol. 1. pp.324-361.

Bloomfield, (L.) : Le langage, trd. franç. , Paris, Payot, 1970.

Corbin, (D.) : Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique, Presses Universitaires de Lille 1987, (2 volumes).

— Méthodes en morphologie dérivationnelle, in : Cahiers de Lexicologie, Vol. XLIV (1984/1), pp. 3-17.

— Introduction [à] la formation des mots : structures et interprétations, in : Lexique, 10 (1991), pp. 7-32.

Dal, (G) : Règles et exceptions : application aux noms en - ette du français, Cahiers de Lexicologie, Vol. LXII (1993/1), pp. 109-131.

— Hyponymie et prototype : les noms en -esse et -et (te) du français, in : Lexique, 10 (1991), pp.211-239.

Guilbert, (L.) : La créativité lexicale, Larousse, Paris 1975.

Milner, (J.-C.) : Introduction à une science du langage, Editions du Seuil, Paris, 1989.